المصطلــح اللغـوي
– قراءة في تأصيل المفاهيم –

د. محمد حسين علي زعيّن
الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية
كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة كربلاء

الحمد لله الذي هدانا إلى طريق العلم وجعلنا فيه من السالكين، وأثار لنا دروب الحق المبين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد الأمين، وعلى أهل بيته الطيّبين الطاهرين، وصحابته الغُرِّ الميامين...

فما زال جيلنا منذ وعى يسمع دعاوى عجز العربيّة عن مواكبة تطور العلوم الحديثة، حتى كدنا ننسى ماضيها العلمي المشرق في عصور الحضارة الإسلامية الزاهية... ومنذ عزلت (اللغة العربية) عن الميدان العلمي تدريساً وتأليفاً صارت دعوى عجزها من المسلّمات البديهيّة التي كثر فيها الجدل، ولم تفلح جهود نصف قرن في ردّ اعتبارها العلمي، حتى عرّبت (موسكو)[1] علوم العصر: فهل كنا نحرث في الماء؟![2].

---

[1] إشارة إلى الدور الكبير الذي كانت تلعبه مدينة (موسكو) عاصمة الاتحاد السوفييتي سابقاً في طبع وتأليف الكتب والمؤلفات بلغةٍ عربيةٍ، وما تقوم به من عملية تعريب لكثير من المؤلفات الغربية، وقد أشار الباحثون العرب إلى أن العلماء السوفييت قد طوعوا اللغة العربية تطويعاً كاملاً واستطاعوا أن يوظفوها في مؤلفاتهم العلمية والصناعية مع تمكين عالٍ من استخدام هذه اللغة بصورة سليمة واضحة دقيقة طيّعة ميسّرة لا تتوقف ولا تتعثر.

[2] من مقال للدكتورة عائشة عبد الرحمن بعنوان (**اللغة العربية وعلوم العصر**)، منشور في مجلة (اللسان العربي) التي تصدر عن مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، العدد 13، عام 1976م، ص 15.

استوقفتني هذه الكلمات وأنا أقرؤها وما يزال لها صدىً مُدَوٍّ في عقلي ورنينٌ في أذنيّ وقد حاولت – عبثاً – إبعادها عن تفكيري أو العثور على ما يساعدني ويعينني على دحض ما جاء فيها فلا أجد إلاّ ما يقويها ويجعلها حقيقة ماثلة للعيان، فكل ما حولي من حقائق على أرض الواقع العربي يؤيّد ما جاء فيها، وما ذهبت إليه الأستاذة الفاضلة كاتبة الكلمات – رحمها الله – ، فليس الوهم الذي في داخلي إلاّ حقيقة وواقعاً ملموساً، فالعجز ليس كامناً في العربية نفسها بل هو عجز عقول أبنائها عن أداء متطلبات لغتهم، وعجزهم هذا ألقى بظلاله على اللغة كاملة فصرنا ننظر إليها على أنها عاجزة مشلولة لا تستطيع مجاراة ما يحدث حولها من تقدم علمي وحضاري، وهذا مجانب للحقيقة، وإلغاءٌ لمنجز ضارب في القدم شهد بتفوقه وتقدمه الأعداء قبل الأصدقاء، فلا ينكر أن العربية أداة خالصة لنقل بدائع الفكر في الميدان الدولي، وإن استمرت حياة اللغة العربية دولياً لهو عنصر جوهري للسلام بين الأمم في المستقبل، وقد استطاعت العربية بقيمها الجدليّة والنفسيّة والصوفيّة أن تسبغ الفتوة على التفكير الغربي كما أنعشت (ألأف ليلة وليلة) في القرن السابع عشر الميلادي ذهنيّة أوربا التي أتخمتها أساطير الإغريق والرومان.[1]

إن كانت هذه اللغة تحمل مثل هذه الخصائص والميزات التي تميّزها عن غيرها من اللغات وتتفوق على غيرها بخصائص أُخَر، وقد بهرت الشرق والغرب بما تملك من ديمومة واستمرار وقابليةٍ للتجدد والتطور، نقول: إن كانت تملك كل هذا وغيره فهل من المنطقي أن تعجز على مجاراة جزئية من جزئيات اللغة وهي قضية (المصطلح)؟ وتقف أمامه عاجزة وغير قادرة أن تلمّ به أو تسايره وتجعله قابلاً للتطويع؟! إنّ هذه اللغة التي حملت أعباء أمة كاملة واستطاعت بمفكّريها وبعلمائها ومؤلفاتها التي طارت في الآفاق أن تمدّ جسور العلم والمعرفة إلى أصقاع المعمورة ليست بقاصرة عن إنشاء مصطلحات خاصة بعلومها أو تتفاعل

[1] هذا جزء من وصف للاستاذ ماسنيون للغة العربية، ينظر: اللغة العربية وتحديات العصر، بحث للأستاذ عبد العزيز بن عبد الله، منشور في مجلة (اللسان العربي) التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، الرباط، المجلد الثالث عشر، ص 9.

مع المصطلحات الأعجميّة وتجري عليها من التعريب أو الترجمة مما يجعلها مؤهلة لدخول حاضنة العربية. إنّ مما لا شك فيه أن المصطلح العلمي ولد مذ ولدت اللغة العربية وقعّدت قواعدها ووضعت أسسها، وهو ليس ببعيد عنها وليس وليد الحاضر أو وليد الغرب، إنما هو وليد نابه في رحم العربية وبأيدٍ عربية خالصة، عربي الولادة عربي النشأة، ووما يؤسف له أنّ الأصوات التي تنادي اليوم بنسبة المصطلح العلمي، ولاسيما ما يتعلق منه بعلم الأصوات إلى حاضنة الغرب هي أصوات عربية، ونحن لا نشكّك في عربيتها ولا في عروبتها بل نعتقد أنّ هناك جملة من الأسباب دفعتهم إلى هذا الاعتقاد ومن تلك الأسباب عدم وقوف هؤلاء الفضلاء بدقة عند تراث أمتهم وعند موروثها الضخم، ولو تحرّوا الحقيقة والبحث المستفيض لوجدوا جذور هذه المصطلحات قديمة قدم اللغة نفسها – وإن اختلفت تسمية المصطلح ولكنّ المفهوم بقي نفسه – ولرأوا أنّ علماء العربية الأوائل لم يكونوا ببعيدين عن هذه المصطلحات وقد كانت لهم إشارات واضحة في مؤلفاتهم إلى مفاهيم تلك المصطلحات. على أنّ السبب المهم الذي يقف وراء محاولة إلصاق تلك المصطلحات بالغربيين لدن هؤلاء الباحثين يعود إلى وجودهم في بلدان الغرب ردحاً من الزمن، سواءٌ أكان ذلك لإكمال دراساتهم الجامعية أم البحثية أو لغرض التدريس في جامعات الدول الغربية، ومن ثم محاولة نَقْلهم تلك المصطلحات من الغرب على بلدانهم العربية عند عودتهم إليها والإشارة إلى أنها من صنيعة الغرب، فضلاً على أسباب أخرى ذكرها عدد من الباحثين وأشاروا إليها في دراساتهم.[1]

على أنّ ما يثير الاستغراب والدهشة سير بعض الباحثين العرب في ركاب التيار الغربي والانقياد خلف الغربيين مما صرّح به الغربيون في مجال المصطلح العلمي على حساب الموروث العربي، ومن شدة ولع هؤلاء الباحثين العرب بالمصطلح الغربي أن جعلوه الأساس والمقدّم في الدراسات العربية وفي بحوثهم ومؤلفاتهم، حتى إنّ كثيراً من المؤلفات صارت

[1] ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غان قدوري الحمد 37–38.

تحمل عنوانات المصطلح الغربي عوضاً عن المصطلح العربي[1] وبتنا نشعر أنّ المصطلح الغربي جزء أساسيّ في لغتنا العربية، كأنّ هذا التراث الضخم يخلو من المصطلحات ولابد من استيراد مصطلحات غربية نسدّ بها عجز لغتنا عن أداء مهامها؟!

نحن نؤمن بأنّ العلم يتطور ويتقدم مع تطور الحياة وتقدمها، ونحن لا ننكر أنّ المصطلحات أصبحت حاجة ملحّة في الحياة تبعاً لتقدّم العلوم والتكنولوجيا وأساليب الحياة والتطور المدني والعلمي والحضاري، ولكن ما ننكره أن يكون ذاك التقدم والتطور على حساب موروث نعتز به ونفتخر بجذوره وبأسسه، ولا يمكن بحال من الأحوال أن نفرّط فيه، هذا الموروث قدّم علومه للعالمية قبل المحلية وشيّد حضارة وتاريخاً ومجداً يعتز العربي بانتمائه إلى هذه الحضارة. نحن لسنا ضد ما يعرف اليوم بـــ (الحداثة) وفي المقابل نحن ضد أن نعيش في محراب الماضي وجلبابه. إنما نحن مع الحفاظ على الموروث العربي القديم وعدم القفز على الماضي ونسيان الهوية، مع مراعاة التقدم والتطور بما يلائم لغتنا العربية والمحافظة عليها لا أن نعيش التطور والتقدم متناسين الماضي. لن نسمح بأن يصادر إرثنا الحضاري والعلمي ومحاولة تزييف الحقائق والإنحراف عن جادّة الصواب. نحن نقرّ بوجود مشكلات تعصف بلغتنا في الوقت الحاضر ولاسيما فيما يتعلق بقضية المصطلح العلمي ووجوده في الساحة العربية، إذ نرى أنه قد أصبح عدد المتصدّين لوضع المصطلح العلمي في اللغة العربية كبيراً وأضحى اختلاف المصطلحات الموضوعة لمدخل علمي واحد داء من أدواء لساننا العلمي العربي، وأمسى قاتلاً انفصال الأقطار العربية بعضها عن بعض وتباعد مجامعها اللغويّة وجامعاتها وأساتذتها وطلابها ومستوياتها العلميّة والاجتماعية والأخلاقية،

[1] ينظر على سبيل المثال لا الحصر: كتاب (الفونولوجيا وعلاقتها بالنظم في القرآن الكريم)، د. محمد رزق شعير، ولا نرى موجباً لاستخدام المصطلح الغربي هنا ومحاولة فرضه في الدراسات القرآنية فكان حرياً بالمؤلف حلمي خليل إذ أفرد مبحثاً كاملاً عنوانه: ظواهر فونولوجية عند الخليل فهل يصح أن نطلق مصطلحاً غربياً حديثاً على أفكار عالم عربي متوفى في عام (175هـ)، أليس من الإنصاف أن نجعل مصطلحاً عربياً بديلاً عن هذا المصطلح؟!

وانتماءاتها القومية والإسلامية والسياسية والعلمية والعملية والشرقية والغربية، إلى آخر ما هنالك من مفرّقات، وغدا تعدّد المعجمات أمراً مربكاً، فتعدّدت دور النشر وتعدّد العاملون في المصطلح واختير أناس غير أكفياء في عملية وضع المصطلح أو ترجمته أو تعريبه، وهنالك أشخاص اختيروا لهذه المهمة وهم لم يكتبوا كلمة واحدة في العلوم التي انتدبوا لأجل وضع مصطلحات فيها، وكل ما يشفع لهم أنهم حاملوا ألقاب علمية مرموقة. أو أنهم مؤهلون من النواحي السياسية والاجتماعية، وغدت عملية الاصطلاح في اللغة العربية سلعة تجارية وظهرت معاجم تجارية جمع مصنّفوها ألفاظها جمع حاطبي ليل، كما ظهرت معجمات قام على مصطلحاتها عاملون تلبية هوىً في النفس وعشقاً لهذه اللغة، وظهرت معجمات مندفعة بحب الظهور ومعجمات مندفعة بالتجارة وكسب المال، ومعجمات مدفوعة من دول أجنبية لتسهيل التفاهم بينها وبين ثقافات البلدان الأخرى ومعجمات شركات ومعجمات مؤسسات وهلمّ جرّا...

وهكذا يقع طالب المصطلح العربي عالماً كان أم متعلماً في بلبلة لا تمكّنه من الاهتداء إلى الصواب، أو إلى الأقرب إلى الصواب[1]. ومع هذه الفوضى في قضية المصطلح العربي فضلاً على أسباب أخرى نحاول الوقوف عندها في حيثيّات البحث، لا يمكن أن نلجأ إلى المصطلح الغربي مع وجود مصطلح عربي وإن كان مختَلَفاً عليه، متخذين من هذه الفوضى ذريعة كي نرتمي في أحضان الغرب معتمدين على ما يصل إلينا من مصطلحاتهم الجاهزة نجعلها عكازاً.. هذه محاولة للنهوض بالمصطلح العربي وجعل هذه اللغة العريقة تعود إلى مكانها الطبيعي في مصاف قمة لغات العالم.. قد لا تكون آراؤنا مقبولة لدى الآخرين وقد نقابل بالرفض ولكنها محاولة على أية حال يراد منها تصحيح بعض المسارات التي انحرفت باللغة العربية عن طريقها المنشود.

[1] ينظر: منهج بناء المصطلح العلمي العربي، د. أنور محمد الخطيب، بحث منشور في مجلة (اللسان العربي)، تصدر عن مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 20، 1983، ص 86–87.

إنَّ هذه المحاولة حجر في ليل دامس قد لا يصيب هدفه ولكنه حتماً سيحدث صدىً يسمعه الآخرون.

القدماء والمصطلح اللغوي

إذا كان اللغويّون القدماء قد قرذروا أنه: لا مُشاحَّة في الاصطلاح فهم لم يجانبوا الحقيقة، ولم يبالغوا في قولهم هذا، وهم بهذا يريدون القول: إنه لا مجادلة فيما تعارفوه؛ لأنّ المصطلح عندهم لفظ اتفق على أدائه مفهوماً محدّداً، ويمكن النظر إلى هذا الأمر من زاوية أخرى مفادها: إنه مادام هناك اتفاق في أداء اللفظ مفهوماً محدداً فلا حاجة إلى النظر في دقة هذا اللفظ المفق عليه، ولن ينصرف الذهن إلى غيره انطلاقاً من مبدأ أن الدقة في الدلالة لا تأتي إلا بعد التواضع ولاصطلاح على المعنى، فضلاً على أن المصطلح إذا شاع استعماله بين الناس وتداولته الألسن فلن تبقى هناك أي صعوبة تكتنف مفهوم المصطلح ولن تبقى غرابة تحيط بهذا المفهوم.[1] ويمكن القول: (إنّ المصطلح عرف يتفق عليه جماعة فإذا ما شاع أصبح علامة على ما يدل عليه، وهذا ما سارت عليه جميع اللغات، ومنها لغة القرآن الكريم التي استوعبت المستجدات منذ القديم)[2] والقدماء من اللغويين لم تكن تواجههم صعوبة في الدلالة على المصطلحات التي وضعوها وتعارفوها وقد يكون هذا الأمر متأتياً من التعريفات التي وضعوها للمصطلح واتفقوا عليها، فهم قد نظروا إلى المصطلح على أنه اتفاق طائفة من الناس على وضع اللفظ بإزاء المعنى أو هو اللفظ المعين بين قوم معلومين،[3] إذ إنّ الاتفاق بين العلماء على وضع اللفظ المحدد بإزاء المعنى المحدد لا يجعل الذهن ينصرف إلى غير هذا المفهوم ولا يولّد إشكالات وتعدداً في المفاهيم أو في الدلالات التي يخرج إليها المفهوم، والمحدثون من العلماء لم يبتعدوا عن تعريفات القدماء للمصطلح وثد سايروهم في هذه

[1] ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، د. سمر روحي الفيصل 144.

[2] بحوث مصطلحية، د. أحمد مطلوب 7.

[3] ينظر: التعريفات، الجرجاني 38.

المسألة،[1] وقد وضع الدكتور أحمد مطلوب شرائط أربع يجري بموجبها تحديد المصطلح العلمي وقد أفاد الدكتور من تعريفات القدماء والمحدثين للمصطلح، وهذه الشرائط هي:[2]

1. اتّفاق العلماء للدلالة على معنى من المعاني العلمية.
2. اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغويّة الأولى.
3. وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغويّ.
4. الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علميّ واحد.

ما تقدّم من تعريفات للمصطلح وما وضع له من شرائط البناء، كانا كفيلين بظهور مصطلحات موحّدة عند القدماء لا لبس فيها ولا اضطراب، ويمكننا أن نضيف سبباً آخر نراه – من وجهة نظرنا – عاملاً مهمّاً في عدم وجود صعوبات أو عوائق واجهت اللغويين القدماء في مسألة الدلالة على المصطلحات، وهذا العامل يمكن أن يعزى إلى أن العرب القدماء قد نهلوا العلوم والمعارف من مناهل عربية صافية وساروا على خطىً ثابتة في ميادين العلم وأخذوا تلك العلوم من مواطنها الأم الفصيحة ولم تتداخلها علوم أعجمية بعد، وكل ذلك يساعد في تهيئة حاضنة سليمة لنشوء المصطلح العربي خالصاً من أية صبغة أعجميّة وفي الوقت ذاته غير مختلف عليه من حيث الدلالة والمفهوم. والمصطلح حينما يولد في تلك الحاضنات النقيّة تَتَلَقَّفه أفواه اللغويين بلا خلاف عليه.. وهكذا ولدت المصطلحات مع الاتفاق عليها من لدن العلماء الأوائل.. وحتى في عصور الترجمة والتعريب في القرون الهجرية الأولى، حينما مدَّت جسور التواصل بين العرب والبلدان الأخرى مثل الإغريق واليونان لم تكن هناك مشكلة في دخول مصطلحات جديدة احتاجتها اللغة العربية من ثقافات تلك البلدان؛ لأنّ الترجمة والتعريب تكفّلا بصهر تلك المصطلحات في بوتقة اللغة العربية وجعلها صالحة للاستعمال بين

---

[1] من ذلك على سبيل المثال تعريف الأمير مصطفى الشهابي إذ قال: المصطلح هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية، ينظر: المصطلحات العلمية 3.

[2] بحوث مصطلحية 9.

أبناء الأمة العربية.

ولعلّ امتلاك اللغة العربية مقومات عربية عدة ساعدها على النمو والتطور ومواكبة التقدم المدني والعلمي والحضاري على مر العصور، ومن أهم تلك المقومات سعة هذه اللغة وتراثها في المفردات اللغوية ودقة قواعدها التركيبية وخصب منهجها في الاشتقاق وقياسه وأوزانها. واختصاص كثير من هذه الأوزان وفر لها السعة حيال التعريب والمجاز والنقل وزاد في حرصها على جمال الأسلوب، فهي من أكثر اللغات كفاية لما ظهر من خصائصها في استيعاب الفكر اليوناني وأفكار الأمم الأخرى – بطريق الترجمة – وهذا ما مكّنها من احتواء مستجدات الفنون والعلوم الحديثة وجعلها تنهض بالمواد الشرعية والطبيعية وعلم النفس والاجتماع والاقتصاد ومستجدات العصر – أي عصر كان –.

ولا يخفى أن في لغة حية – كالعربية مثلاً – لا يمكن ديمومة حيويتها من دون أن تستجيب لدواعي التغيير يساعدها في ذلك مفرداتها التي تعدّ أكثر العناصر اللغوية التي بواسطتها يمكن الوصول إلى التغيير نحو الأحسن والأفضل، نحو تطوّرٍ يجعلها في مصاف اللغات القادرة على أن تمدّ أبناءها بوفرة لغوية واكتفاء معرفي، فضلاً على أن العلاقات الاجتماعية والمعطيات الحضارية والبيئات المكانية المرتبطة جميعاً بالزمن تعمل على تغيّر مفردات اللغة. وبموجب هذا التطوّر العلائقي يجري القضاء على المفردات القديمة غير المستعملة أو تغيَّر معانيها لِتُقدِّم اللغةُ معانيَ جديدةً من أجل خلق مفرداتٍ مواكبة للتطورات والتغيرات الحاصلة في المجتمع. واللغة العربية – منذ نشأة علومها بعصور مختلفة – لم تكن تواجه ضغطاً داخلياً أو خارجياً من دون أن تجد له حلاً ناجعاً، والفضل في ذلك يعود إلى ما تمثله من ميزات – أشرنا إليها في معرض حديثنا – فضلاً على أن أبناء هذه اللغة من علماء وباحثين كانوا ومازالوا لا يألون جهداً في سبيل الدفاع عن لغتهم، وامتلكوا مقدرة على جعل هذه اللغة بمواجهة التحديات، وهم واثقون بإمكانياتها في مقابل اللغات الأعجمية. فاستطاعوا أن يطوّعوا مفرداتها وما تختزنه من ثروة لغوية تجعلها منسجمة مع تطلعات أبنائها، ومحافظة على هويتها، وفي الوقت نفسه تعيش لغة العصر متفاعلة مع التقدم والتطور، ولكن ليس على

حب مسخ هويتها الممتدة في عمق التاريخ. ولكن ثمة لأسئلة تلقي بظلالها هاهنا: هل المصطلح اللغوي قديم النشأة أو حديث؟ وما الداعي إلى نشأة المصطلح اللغوي أصلاً؟ هل هو حاجة ملحة فرضتها الظروف المحيطة باللغة أو هو نوع من الترف الفكري؟

إن ما يمكن قوله في ذا هو المجال إن المصطلح اللغوي قديم النشأة ولد ملازماً نشأةَ المصنفات اللغوية الأولى ولم يكن بعيداً عن اهتمام اللغويين الأوائل (وقد اهتم العرب بالمصطلحات العلمية والفنية منذ عهد مبكر، وازدادت أهمية المصطلحات حينما نشطت الحركة العلمية والفكرية وبدأ عهد الترجمة، واحتاج المؤلفون والمترجمون إلى ألفاظ تدل بدقة على العلوم والفنون، وأصبح المصطلح مهماص في تحصيل العلوم؛ لأنه يحدد قصد المؤلف أو المترجم).[1]

ولو نظرنا – مثلاً – في كتاب سيبويه (ت 180هـ) لوجدنا أن مؤلفه قد استعمل المصطلحات الصوتية العربية، ثم استعملها النحاة واللغويون من بعده، وكذلك القرّاء وعلماء التجويد، على أن المتتبع للمصطلحات الصوتية يلاحظ أن المصنفات التي ظهرت بعد كتاب سيبويه قد امتازت بميزتين هما:

.1ظهور مصطلحات جديدة لقضايا استعمل لها سيبويه مصطلحات أخرى.

.2ظهور مصطلحات جديدة لم ترد عند سيبويه مرادفات لها.

لكن ما ظهر من مصطلحات جديدة نتيجة هاتين الميزتين كان محدوداً جداً.[2]

وقد سبق الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) تلميذَه سيبويه في مجال تقعيد المصطلح اللغوي، فالأوربيون في العصر الحديث برغم كل إمكاناتهم المتطورة في مجال الصوت، وبرغم الفارق الزمني بينهم وبين زمن الخليل، لم يستطيعوا الخروج على المفاهيم الصوتية التي وضعها الخليل وأسّس لها مع اختلاف المسميات، ويمكن القول: إنهم لم يخالفوا إلا فيما

[1] بحوث مصطلحية 9.

[2] ينظر: المدخل على علم أصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد 37.

يتعلق بتقعيد بعض المصطلحات دون تغيير حقائقها بما يتناسب مع اللغة التي انتظمت عليها.[1]

ولم يكتف الخليل بن أحمد الفراهيدي بتقعيد المصطلحات الصوتية سواءً كان في مقدمة كتابه (العين) أم في علمه الذي أخذه عنه تلميذه سيبويه وأودعه في كتابه المسمى بـــ (كتاب سيبويه)، بل إنّ الخليل قد تعرّض لِمصطلحات العلوم الأخرى مثل الصرف والمعجم والنحو ولكن المصطلحات التي طغت على علم الخليل كان للصوت فيها القدح المعلّى ويمكن تفسير ذلك بأمرين:

الأول: تقارب المجالات المعرفية مثل: الصوت والنحو والصرف والمعجم.

الثاني: انتفاء القصد لتأليف كتاب خاص بالأصوات، فالخليل سعى إلى تقديم مادة صوتية تصلح أساساً لبناء المعجم مع الأسس اللغوية الأخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك.[2]

على أننا في هذه العجالة لا نستطيع أن نحيط بكل جهود القدماء ولاسيما الخليل وتلميذه سيبويه فيما يتعلق بقضية تأصيل المصطلح اللغوي، فجهودهم أكبر من أن يستوعبها بحث وأحد وقد أشار إلى هذه الجهود كثير من المحدثين[3]، ولكن ما نريد أن نقوله: إنّ المصطلح اللغوي نشأ في أحضان اللغة العربية وعلة يد علمائها القدماء، وقد شهد علماء الغرب بذلك[4]

---

[1] ينظر: أصوات اللغة العربي (الفوناتيك والفونولوجيا) 25-26.

[2] ينظر: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، د.أحمد محمد قدّور 48.

[3] ينظر: التفكير الصوتي عند الخليل 105-108، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي 39-46.

[4] شهد الباحثون المحدثون الغربيون على أن الدراسات الصوتية عند المتقدمين من علماء العربية كانت جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم، بل حتى بالنسبة إلى العصر الحديث بإمكانياته الهائلة التي لم تتح للمتقدمين فقد قال العالم الألماني (براجستراسر): لم يسبق الأوربيين في هذا العلم إلا قومان: العرب والهنود، وقال العالم الإنكليزي (فيرث): إن علم الأصوات قد نما وشبّ في خدمة لغتين مقدستين هما: العربية والسنسكريتية. وقال المستشرق (جان كانتينو): إن الدراسات الصوتية عند النحاة العرب هي دراسة نفسية ولو رجع إليها الباحثون العصريون أكثر مما فعلوا لتمكنوا من اجتناب كثير من الهفوات التي وقعوا فيها. ينظر: دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو 11، الدراسات الصوتية عند علماء العربية، عبد الحميد الهادي الأصيبعي 8.

فضلاً على ما احتوته مؤلفات اللغويين العرب أنفسهم من مصطلحات لغوية (وقد استعانوا بوسائل تنمية اللغة المختلفة ولكنهم لم يضعوا قواعد عامة يسير عليها العاملون في هذا الحقل، وإنما كانت إشاراتهم عابرة ولم يكن هناك مجمع أو مؤسسة تتسق وتوحّد الجهود وإنما كان الخلف ينتفع بما قدم السلف ويضيف إذا أسعفته ثقافته ولغته، الشيء الجديد).[1]

على أن الجهد الكبير الذي قدّمه اللغويون العرب القدماء كان جهداً ذاتياً وذا بصمات عربية خالصة، وليس أدل على ذلك مما وضعه الخليل في مقدمة كتابه (العين) وما وضعه تابعوه في مؤلفاتهم من مصطلحات، سواءٌ أكانت صوتية أم غيرها من المصطلحات اللغوية التي تثبت أنها عربية المصدر لغة ومعرفة؛ لأنها تخلو من التأثر بأي علم أجنبي ترجم إلى العربية، وهي كذلك مصطلحات رائدة لا نعرف لها أساساً متقدماً (ولاسيما مصطلحات الخليل)، فضلاً على أنها مصطلحات حية إذ تداولها العلماء على اختلاف مجالات اختصاصاتهم وجعلوها عدّتهم في الدرس الصوتي والصوت اللغوي عموماً، والتطبيقات التي نتجت عن استعمالات هذا المصطلحات ولاسيما في مجال علم التجويد، وتدلّ بنية هذه المصطلحات دلالة قاطعة على سعة الكلام العربي المسموع وقابليته للتطوير الدلالي والاصطلاحي دونما حاجة كبيرة إلى الاشتقاق والتوليد اللفظي بله اللجوء إلى الدخيل.[2]

ولم تكن هذه المصطلحات حكراً على أبناء العربية فقط، إذ أفاد منها الآخرون، وقد قلنا سابقاً إن الغرب يدين بالفضل في مجالات الصوت ومصطلحاته إلى جهود العرب القدماء في هذا المجال، ودونك شاهداً آخر يبيّن أن العرب الأوائل كانوا سباقين في وضع المصطلحات، وما نراه اليوم من مصطلحات غربية ما هو إلا نتاج العرب القدماء أُلبس ثوباً غربياً فالمفهوم عربي والمصطلح غربي ليس إلا.

قال ابن جني (ت392هـ) في كتابه (سر صناعة الإعراب): (ولكنّ هذا القبيل من هذا

---

[1] بحوث مصطلحية 43.

[2] ينظر: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي 50.

العلم؛ أعني علم الأصوات والحروف له تعلق ومشاركة للموسيقى، لما فيه من صنعة الأصوات والنغم)،[1] (فقد ابتدأ بتعداد حروف المعجم وضبط أصولها صوتياً، وإيغاله في وصف مخارج الحروف وصفاً دقيقاً، وتقسيم الأصوات إلى الأقسام التي لم يزد عليها علم الصوت الحديث جزءاً يذكر، كما تعرّض للحروف التي يخالطها الحذف والترخيم والإعلال والإبدال والإدغام والإشمام، فابتكاره لمصطلح علم الأصوات إنما هو الأصل الاصطلاحي للمصطلح الأوربي الفونولوجي: phonology).[2]

وأمثال هذا النص كثيرة في كتب القدماء مبرهنة على أنهم مؤسّسو المصطلح اللغوي ونكاد نجزم أنّ كثيراً من المصطلحات الغربية اليوم – إن لم نقل كلها – هي مصطلحات عربية في الأصل وجذورها عربية مع بعض التغييرات التي رافقت تلك الكلمات بسبب مكان تداولها والبيئة المحيطة بها، وسنتعرض في الصفحات القادمة من هذا البحث للحديث عن بعض تلك المصطلحات مع الإشارة إلى الجذر والأصل العربي لها. على أن قضية المصطلح اللغوي هي القضية الأهم – من وجهة نظرنا – في الدراسات اللغوية في العصر الراهن؛ لأننا بدأنا نرى زحف المصطلح الغربي ومحاولة فرضه بالقوة على كثير من المؤلفات العربية هذه الأيام مع تجاهل واضح وإهمال للمصطلح العربي. وهذا أمر خطير لا ينبغي السكوت عليه، فنحن نخشى أن يأتي اليوم الذي تكون فيه المصطلحات الغربية عنوانات بارزة لمناهجنا الدراسية في أقسام اللغة العربية، إن لم تكن هناك وقفة جادة من الغيورين على لغة القرآن والانتباه إلى هذا المد الغربي ومحاولة تغليب هذه المصطلحات على مصطلحاتنا الأم.

بقي أن نقول: إنّ المصطلح العربي نشأ في ظروف ساعدت على نشأته وظهوره، وكانت هنالك عوامل ساعدت في نشأته ولم يكن وليد ترفٍ علمي أو جمالي للغة.

وقد أشرنا إلى أنّ نشأة المصطلح لم يكن المراد منها إقامة علم خاص بالمصطلحات، إنما

---

[1] سر صناعة الإعراب 22/1.

[2] أصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا) 25.

كان المصطلح مرافقاً لنشأة علوم اللغة ومن ضمنها ومتداخلاً معها فلم يكن اللغويون القدامى يريدون إبرازه عمّا سواه، ولم يكن في ذهنهم جعل المصطلح علماً قائماً برأسه أو مضموناً تحت علمٍ خاصٍ به، وهذا ما حدث في الوقت الحاضر، إذ أصبح للمصطلح علمٌ مستقل وأفردت له مؤلفات خاصة ومستقلة تبحث في ماهيتهِ ونشأتهِ وعلامَ يدل وفيمَ يبحث. ولكن الغاية المنشودة عند القدماء من وضع المصطلح هو محاولة الاتفاق على ألفاظ مخصوصة في علوم اللغة المختلفة على أن تكون لكل علم مصطلحاته التي ينفرد بها عن غيره من العلوم، وجعل تلك المصطلحات علامات دالة على ما يكتنفه ذاك المصطلح من محتوى علمي ولغوي ومعروفاً من لدن الآخرين بالاتفاق، ولا يخفى ((إنّ الأساس في المصطلح أن يتفق عليه اثنان أو أكثر وأن يستعمل في علمٍ أو فن بعينه ليكون واضح الدلالة مؤدياً المعنى الذي يريده الواضعون ولم يرَ العرب بأساً في أن يضع المؤلف مصطلحه فيشيع أو يهمل إذ لا مُشاحَّة في الاصطلاحات)).[1]

واهتمام العرب القدماء بوضع المصطلح اللغوي منذ عهدٍ مبكر لم يكن بلا ضوابط ولم يكن عبثياً أو عشوائياً فهم قد استعانوا بوسائل تنمية اللغة العربية المختلفة على وفق ضوابط خاصة لكل وسيلة من هذه الوسائل[2] ((ولم يكن الأمر فوضى فالنظر فيما ترك القدماء من مصطلحات علمية وألفاظ حضارية يدل على أنهم كانوا على وعي عظيم وإدراك كبير ومعرفة واسعة بما كانوا يفعلون)).[3] وقد وضعوا قواعد خاصة يسيرون على وفقها في مجال تقعيد المصطلح، فليس كل ما وضع من مصطلحات تكون مقبولة لدى السواد الغالب من العلماء بل كانوا يعرضون تلك المصطلحات على قواعدهم التي وضعوها فما وافقها فهو مصطلح يؤخذ ويُعمل به وما لا يوافق فهو مهمل.

---

[1] بحوث مصطلحية 13.

[2] وسائل تنمية اللغة العربية عند العلماء هي: التعريب والتوليد والاشتقاق والنحت والمجاز، ينظر: فصول في علم اللغة التطبيقي، د. فريد عوض حيدر، 6.

[3] بحوث مصطلحية 43.

المحدثون والمصطلح اللغوي:

سارت اللغة العربية على وفق قواعد وأسس متينة جعلتها في مصاف اللغات العالمية في عهد ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، إذ تتجلّى عالميتها بأمور عدّة[1] منها الاستعانة بالمصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية، إذ تأثر كثير من اللغات الغربية والشرقية بالعربية ودخلت فيها ألفاظ عربية، ومن تلك اللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والمالطية والفارسية والتركية والأوردية واعترف المصنفون من الباحثين بهذا التأثير. يورد الدكتور أحمد مطلوب في كتابه (التشريع اللغوي وبحوث أخرى) نصّاً للدكتورة زيغرد هونكة ذكرته في كتاب: (شمس العرب تسطع على الغرب): (إنّ في لغتنا – تقصد الألمانية – كلمات عربية عديدة، وإنّنا لندين – والتاريخ شاهد على ذلك – في كثير من أسباب الحياة الحاضرة للعرب، وكم أخذنا عنهم من حاجات وأشياء زيّنت حياتنا بزخرفة محبّبة إلى النفوس، وألقت أضواء باهرة جميلة على عالمنا الرتيب الذي كان يوماً من الأيام قاتماً كالحاً باهتاً، وزركشته بالتوابل الطيبة النكهة، وطيّبته بالعبير العابق، وأحياناً باللون الساحر، وزادته صحة وجمالاً وأناقة وروعة..))[2] ولكن هذه اللغة وبرغم ما تملك من مقوّمات جعلتها تحتل هذه المرتبة العالية بين اللغات الأخرى، أصابتها عثرات في العصر الحديث فغدت متلكئة في الوقوف بوجه اللغات الأعجمية وما يفد إلى البلدان العربية من مصطلحات حديثة على حساب المصطلح العربي وعلى حساب الهوية العربية. ومما عيب على لغتنا العربية من قبل أبنائها أنها كانت قاصرة في كفاية أبنائها بمفردات ومصطلحات تجعلهم يسايرون التقدم العلمي والحضاري على مرّ الأزمان، ممّا جعلهم يلجؤون إلى المصطلح الأعجمي عوضاً عن المصطلح العربي، ولعلّ هذه الشكوى قد تجلّت بوضوح في نهاية القرن التاسع عشر بعد أن مرّت حركة العربي، ولعلّ هذه

[1] ذكر الدكتور أحمد مطلوب في كتابه (التشريع اللغوي وبحوث أخرى) 248–252 الأسباب التي جعلت اللغة العربية عالمية في عهد ازدهار الحضارة الإسلامية.

[2] التشريع اللغوي وبحوث أخرى 250.

الشكوى قد تجلّت بوضوح في نهاية القرن التاسع عشر بعد أن مرّت حركة وضع المصطلحات العلمية – على وجه الخصوص – بمرحلة جمود – إن صحّ التعبير – في عصور الانحطاطا الثقافي بسبب توقف النشاط العلمي وإنحسار اللغة العربية وانغلاقها على نفسها. وقد عدَّ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين عصراً انتقالياً إذ جرى فيه نقل المصطلحات الأعجمية من لغاتها الأم إلى اللغة العربية عن طريق التعريب أو الترجمة. ونحن نقول: إنه لا ضير في أن تفد إلى لغتنا العربية مفردات ومصطلحات أعجمية يمكن أن ينالها التعريب أو الترجمة، والعربية قد أفادت قديماً من مصطلحات وعلوم وعلوم الإغريق واليونان وغيرهم وعالجت مفرداتهم عن طريق التعريب والترجمة فهذه لها وليست عليها، ولكن ما يؤخذ على لغتنا – أو على أبنائها – أنهم استساغوا المصطلح الوافد مع توفر مصطلحات عربية قديمة تدلّ على المفهوم نفسه، فالعرب القدماء قد أسّسوا لمفاهيم كثيرة ووضعوا لها مصطلحات تناسبها وتدلّ عليها وكل الدراسات الحديثة ولا سيما الغربية منها تعمل بالمفاهيم العربية ولكن بمصطلحات غربية، ونحن مع تلاقح الحضارات والثقافات ولكن ليس على حساب أن تندرس اللغة العربية وأن تهمل مفرداتها ومصطلحاتها بدعوى وجود مصطلح غربي قد غزا العالم وأصبح هو السائد في عرف اللغويين، فلماذا لا يكون المصطلح العربي هو السائد – في الأقل في البلاد العربية – إن لم نقل عالمياً وهو أهلٌ لذلك؟![1]

إنّ المصطلحات التي دخلت البلاد العربية في النصف الأول من القرن العشرين كانت إما فرنسية أو إنجليزية،[2] ويعزى تفرّد هاتين اللغتين بدخول مصطلحاتهما إلى الأقطار العربية

---

[1] على سبيل المثال لا الحصر في مجال الأصوات – وقد أشرنا إلى هذا سلفاً – إن اللغويين العرب القدماء قد أَثْرَوا هذا الجانب بمفاهيم ومصطلحات، وقد وظّفوا جلّ إمكاناتهم في هذا الباب، وهم قد أفاضوا بدراسات نظرية أثبتت الدراسات الحديثة بما تمتلك من مختبرات صوت وإمكانات تقنية عالية صحة ما ذهب إليه العرب القدماء.

[2] استبعدنا اللغة التركية وإن كانت الدولة العثمانية إحدى الدول التي استعمرت أجزاءً من الوطن العربي، لكن محاولة تتريك اللغة العربية والقضاء عليها داخل الدولة العثمانية (كانت الدول العربية الخاضعة للاحتلال

بسبب أنّ معظم تلك الأقطار العربية كانت ترزح تحت نير الاحتلالين: الفرنسي والإنجليزي اللذين تقدّما علمياً بشكل غير مسبوق، يقابل ذلك التخلّف العلمي الذي ذرب أطنابه على البلدان العربية بعامة بسبب سيطرة العثمانيين، وقد اجتمعت أسباب أخرى فضلاً على السبب الرئيس الذي تحدثنا عنه سهّلت ولوج المصطلح الأعجميّ ساحة اللغة العربية منها أنّ عصر النهضة الحديثة من حيث التقدم في العلوم والتوسّع في المخترعات قد حمل علماء الغرب على إيجاد العشرات من المصطلحات الجديدة ضمّوها إلى لغاتهم على حين أن لغتنا العربية – على سعتها وثرائها – ظلّت تفتقر إليها أو على الأقل إلى معظمها، أضف إلى ذلك أنّ البعثات العلمية والدراسية التي أرسلت من لدن البلدان العربية إلى البلاد الغربية للبحث والدراسة جعلت الباحثين العرب يحملون معهم حين عودتهم إلى بلدانهم مصطلحات جديدة لم تكن موجودة – وإن كانت المفاهيم موجودة – بفضل اطّلاع هؤلاء الباحثين والدارسين على العلوم المتطورة والمتقدمة والدراسات الحديثة في بلاد الغرب. ما يمكن قوله: إن ما وُجِّه من سهام نقد إلى اللغة العربية – سواءٌ كانت تلك السهام من عدوٍ أم من صديق – بقصورها عن مواكبة التطور المدني والعلمي والحضاري هي محض افتراء لا دليل على صحتها، فالعربية ثرية بمفرداتها وغزيرة بمادتها اللغوية، ولكنّ القصور في أبنائها الذين استساغوا المفردة الجاهزة الوافدة إليهم ولم يتجشموا عناء البحث في معجمات اللغة العربية وتراثها الزاخر عن مفردات تتّسع لميادين الحياة كافة. ودونك نصاً لأحد اللغويين العربي المحدثين يوضّح فيه ويؤيد ما ذهبنا إليه، يقول عبد القادر المهيري: ((المشكل الذي ينبغي أن يطرح اليوم بالنسبة إلى اللغة العربية لا يتمثل في قدرتها على أن تسع مفاهيم الحضارة الحديثة وتواكب ما يبتكره العلماء.. فالتساؤل عن مثل هذا الأمر لا معنى له من وجهة نظر اللغوي وهو يدل على نظرة ساذجة

العثماني جزءاً من الدولة العثمانية) قد أخفقت ولم تنجح مقارنة باللغتين الفرنسية والإنجليزية؛ لأن العثمانيين لم يكونوا بناة لحاضرة جديدة مقارنة بالفرنسيين والإنجليز، ولم يكن العثمانيون أصحاب مخترعات علمية، ولم تكن مقومات النهضة الحديثة قد دبّت في أوصال الدولة العثمانية بعد.

للأمور..)).[1]

فالمشكل ليس في اللغة العربية نفسها، إنما المشكل في أبنائها الذين حُمّلت اللغة العربية أوزارهم وتكاسلهم حتى إن الشاعر العربي حافظ إبراهيم قد عاب عليهم قصورهم تجاه عربيتهم وهو يدافع عنها وعن قدرتها على استيعاب متطلبات العصر بما تملكه من الثراء اللغوي والمعرفي، فها هو ذا يقول على لسان العربية:

وسعــت كتــاب الله لفــظاً وغاية وما ضقــت عن آيٍ به وعظاتِ
فكيف أضيق اليوم عن وصفِ آلة وتنسيــق أسمــاءٍ لمختــرعاتِ
أنا البحر في أحشائهِ الدرُّ كامــنٌ فها سألوا الغواص عن صدفاتي؟

ولسنا في هذا المقام بمدافعين عن العربية ولا نريد إبراز حسناتها فيكفيها عزّاً وشرفاً أنها لغة القرآن الكريم، والقرآن صالحٌ لكل زمان ومكان، فهل فوق هذا الشرف من شرفٍ ورفعة؟!

يقول أحد الباحثين مدافعاً عن العربية: ((وإني لأقف في طريق هؤلاء الذين يصفون اللغة العربية بالصعوبة أو التعقيد أو العجز عن المواكبة والاستيعاب، وأتحدّاهم أن يأتوا بكتابٍ أو ديوان يحفظوه لطفل من غير لغته أن يجدوا أحداً يحفظ هذا الكتاب أو هذا الديوان كما يحفظ أطفال الأمم غير الناطقة بالعربية القرآن)).[2]

ونحاول الآن أن نرى كيف تعامل اللغويون المحدثون مع التدفق لهذا الكم الهائل من المصطلحات الوافدة إلى لغتنا العربية؟، وكيف أن هذه المسألة جعلت القائمين على قضايا اللغة العربية – أشخاصاً ومؤسسات – يحاولون إيجاد الحلول الناجعة لضم هذه المصطلحات تحت قبة اللغة العربية كي تكون جزءاً من هذه الحاضنة شريطة عدم الخروج عن الأسس والقواعد

[1] من بحث منشور في مجلة (المعجمية)، جمعية المعجمية العربية، تونس، العدد الأول، 1985م، ص 69.

[2] الباحث هو الاستاذ الدكتور علي كاظم أسد، ينظر بحثه الموسوم بـــ (دفاع عن العربية) منشور في مجلة: اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد السادس، حزيران 2008، 100.

التي أقرّها القدماء في باب (المصطلح)؛ لأنه أصبح لا مناص من التعامل مع هذه المصطلحات لكونها جزءاً من لغة النخبة المثقفة فضلاً على لغة الشارع العربي، وأصبح الناس يتداولونها فيما بينهم في لغتهم وفي تعاملاتهم وهي في الأساس جزء من اللغة العالمية المنتشرة في بلاد الغرب؟!

إنّ مما لا خلاف فيه أنّ كثرة المصطلحات سواءٌ أكانت علمية أم لغوية أم غيرها وتنوع هذه المصطلحات في أية لغةٍ كانت تدل على سعة هذه اللغة وتقدمها ورقيها وثرائها المعرفي واللغوي لاحتوائها على المفاهيم العلمية والحضارية وفي نهاية المطاف سيكون المجتمع الذي يتكلم بهذه اللغة ذا ثقافة وحضارة. وفيما يتعلق باللغة العربية لا يختلف اثنان على أنها لغة ثرية معرفياً وعلمياً وحضارياً ولغوياً وتمتلم قدرة عالية على التعبير عن حقائق العلم – أي علم كان – وأنها لم تقصّر في ذلك أو في إسعاف أحدٍ عند فكرة ما أو مفهوم معين يريد التعبير عنهما.[1]

وإن كانت العربية قد واجهت (مشكلة العصر) التي تتمثل في كيفية الحفاظ على هويتها وجذورها وأن لا تبقى متربعة على عرش العالمية كما كانت في السابق فضلاً على كونها لغة الحضارة الجديدة المعاصرة، فهذا لا يتأتى إلا إذا استطاعت أن تواكب التطور العلمي والمدني والحضاري وشتى مجالات الحياة والعمل على توفير المصطلح الجديد ومجاراة سرعة ظهور المصطلحات الحديثة وعدم الوقوف أمام هذه الثورة المصطلحاتية – إن جاز لنا ذلك – موقف المتفرج، وقد تسنى لنا ذلك بما نملك من تجارب قديمة وحديثة ووظفنا الوسائل المتعددة التي تعين في تنمية هذه اللغة وتطويرها ووجدنا أن أهم وسيلتين في هذا المضمار هما:[2]

---

[1] ينظر: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، د. محمد علي الزركان 470–471.

[2] ينظر: العربية بين أمسها وحاضرها، د. إبراهيم السامرائي 246، ومن الجدير بالذكر أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يخرج في صوغه للمصطلح العلمي عن وسائل الوضع اللغوي المعروفة فقال بالاشتقاق والمجاز والنقل والنحت والتعريب ولكنه يسّر من أمرها وفسح مجال تطبيقها وأقرّ فيها أصولاً أفاد المؤلفون والمترجمون منها كثيراً، ولأن موضوع دراستنا يتعلق بالمصطلح اللغوي وأكثر ما جرى على هذا المصطلح

1. **الترجمة:** وهي أن نترجم المصطلح العلمي فنتخيّر الكلم العربي المناسب ونتفق عليها في كل البلاد العربية.
2. **التعريب:** ونقصد به أخذ المصطلح الأعجمي ومن ثمّ تعريبه بالحفاظ على شيء من أصواته أو بتغيير شيء منها إلى الأصوات العربية كما نفعل مثل ذلك في ابنية هذه المصطلحات فنقرّبها من الأبنية العربية.

ولقد اتبع المتقدمون من علماء اللغة وأهل الاختصاصات العلمية هذا الأسلوب في تهيئة المصطلح العلمي القديم.

ولا نغادر هذه الجزئية قبل التعرف بشكل مفصل ودقيق على ماهية التعريب والترجمة لكونهما لصيقين بالمصطلح اللغوي، ثم نرى أيهما يتوافق مع المصطلح اللغوي والأصلح له كي يكون قريباً من العربية أو جزءاً منها ويجعله مؤهلاً للدخول في حاضنة هذه اللغة.

إن (التعريب) مصطلح قديم اكتسب دلالة جديدة في العصر الحديث إذ كان يعني عند القدماء: صبغ الكلمة صبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية، وقد استعملت كلمة (المعرّب) بمعنى اللفظ الأجنبي الذي غيّره العرب ليكون على منهاج كلامهم.[1]

أو يمكن القول عنه بانه: ((استعمال العرب للألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها على وفق أبنية اللغة العربية وهو بخلاف (الدخيل) الذي يظل محتفظاً بسماته الأعجمية)).[2]

ويمكن إطلاق مصطلح (الاقتراض) عند المحدثين مرادفاً لمصطلح (التعريب) أو (المعرّب) عند القدماء.[3]

ويقوم التعريب على ثلاثة أمور لابدّ منها في الكتابة اعلمية وغيرها، وهي: المصطلحات،

من هذه الوسائل هي الترجمة والتعريب لذا سنكتفي بهذين الجانبين فقط من وسائل تنمية اللغة وتطويرها.

[1] ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث 129.

[2] بحوث مصطلحية 190.

[3] ينظر: بحوث مصطلحية 190، فصول في العربية، د. أحمد مطلوب 292.

والترجمة، والتأليف، وكان العرب الأوائل قد اهتموا بالمصطلحات تعريباً ووضعاً، أما التعريب فقد شمل الألفاظ الأعجمية، وكانت للعرب طريقة في تعريبها ذكرها أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ) في كتابه، قال:[1] ((اعلم أنهم ممّا يغيّرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة فربما ألحقوه ببناء كلامهم وربما لم يلحقوه...)).[2]

أما في العصر الوسيط فلم يكن العربي ميالاً إلى التعريب إذا لم يكن مضطراً إليه لاعتزازه باللغة العربية الفصحى ورغبته في الحفاظ على نقائها،أما اللفظ الدخيل فكان العربي أكثر نفوراً منه واستهجاناً له، ويبدو أن قبوله له كان محدوداً مقصوراً على بعض الضرورات الكبرى، ويبقى النفور من الدخيل والمعرّب قائماً في العصر الحديث، غير أن لفظة الدخيل ضمرت وحلّ محلّها تعبير (الترجمة الحرفية) وبدأت لفظة التعريب تتسع وتواكب انفتاح العرب على التمدّن الغربي، ولعلّ الجدل بين أنصار التعريب ومانعيه امتداد للنفرة القديمة، ولكن الحاجة اللغوية التي فرضتها المدنية الغربية المعاصرة حسمت الجدل وأقرّت التعريب وسمحت لمجمع اللغة العربية بالقاهرة بإصدار قرار إجازة استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم.[3]

إنّ التعريب نافعٌ في المصطلحات عموماً – وفي المصطلح اللغوي خصوصاً – وهو من أسهل وسائل وضع المصطلح اللغوي ولكنه في الوقت ذاته من أخطر بل من أكثر هذه الوسائل خطورة إذا ما جعلت المسألة عشوائية بلا ضوابط وبلا قيود، لأنه إذا لم يراع ذوق العربية وأبنيتها الصرفية فستدخل إلى العربية ما لا تقبله: نفت العربية اجتماع بعض الحروف في الكلمة الواحدة وأهملت كلمات كثيرة تنافرت حروفها، على أن يكون الترعيب للضرورة القصوى لئلا يغزو العربية ويجعلها أعجمية غريبة.[4]

---

[1] كتاب سيبويه 446/4.

[2] التشريع اللغوي وبحوث أخرى 187–188.

[3] ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث 129–130.

[4] ينظر: بحوث مصطلحية 191، فصول في العربية 295.

ولكون هذه القضية كما قلنا – قضية خطرة – لأنها لو حدث التهاون معها والعمل بلا ضوابط لاخترقت العربية بألفاظ أعجمية كثيرة لا يمكن السيطرة عليها، فإن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد انبرى مدافعاً عن العربية وهذا هو شعاره الأساس ووقف موقفاً حازماً من قضية التعريب ومن قضية المصطلح اللغوي برمته حتى قيل عنه: إنّ المجمع يكاد يقف على المصطلحات كل وقته.

وقد رأى المجمع أن يؤدّى المعنى الواحد بلفظ واحد وأن يكون هذا اللفظ صالحاً للاشتقاق والنسبة إليه مع كراهية ترجمة المصطلح الأجنبي بجملةٍ أو بلفظين شبه مترادفين، واشترط في المصطلح العربي أن يكون واضحاً دقيقاً نصاً في معناه؛ لأنّ لغة العلم تتنافى مع الغموض والإبهام كما تتنافى مع المجاز والاستعارة والسجع والجناس، ودعا إلى تجنب الابتذال والغرابة وإن كان لا يرفض تخيّر بعض الألفاظ النادرة أو العامية السليمة ويسلم بأن يختص كل علم بمصطلحاته وأن يستعمل اللفظ الواحد أحياناً في معانٍ مختلفة باختلاف العلوم، ولكنه يتشدّد في أن توحد كل المصطلحات المشتركة التي لا تتغير دلالتها من علم إلى علم، ويلتزم بأن يقرن المصطلح العربي بمقابلة الأجنبي ولا بأس بالإشارة إلى الأصل اليوناني أو اللاتيني. وإذا كان في الماضي قد اكتفى بعرض قوائم من المصطلحات ومقابلها أو الفرنسي فإنه يشترط اليوم أن يعرف المصطلح ليفهم على وجهه وتتبيّن مدى دقته ويبدو من هذه التجربة الطويلة أن العربية ليست استجابة لمقتضيات العلم من أية لغة أخرى، وكم من مصطلح عربي ألصق بمعناه وأدق في دلالته من مصطلح أجنبي.[1] وفيما يتعلق بالتعريب ستبقى قضية الأخذ به والتعامل معه قضية قديمة – جديدة، قديمة من حيث الجذور فعرب الجاهلية قد أدخلوا في لغتهم شيئاً من الكلمات الأعجمية، وجديدة من حيث التعامل مع المصطلحات الحديثة التي ظهرت في عصرنا الحاضر، وقد ألقت هذه القضية بظلالها على سطح المناقشات بين العلماء

[1] ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً – ماضيه وحاضره – إبراهيم مدكور 56.

اللغويين في منتصف القرن العشرين، فمن ذاهبٍ إلى إجازة التعريب ومن رافضٍ له.[1]

وقد حاول مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن يدلي دلوه في هذه المسألة لقطع دابر هذا النزاع بين المؤيدين والخالفين، ولم تكن هذه المحاولة يسيرة بل اكتنفتها الحيطة والحذر من جرّاء صعوبة إقناع كلا الطرفين، وقد رسم المجمع ضوابط تنظم التعريب وتفيد منه، فقام بتعريب الألفاظ الدالة على أسماء الأعيان وأعلام الجنس وما ينسب إلى علم من اسماء الأشخاص أو أسماء الأمكنة، أما ما وراء ذلك من تلك الكلمات التي أخذت من اللغة العادية لأداء معانٍ علمية فينبغي ترجمته.[2]

وتوجّهت جهود المجمع بإصدار القرار الخاص بالتعريب الذي نصه:

(يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية – عند الضرورة – على طريقة العرب في تعريبهم).[3]

هذا هو نص القرار فكيف يمكن فهمه؟!

قال الدكتور محمد علي الزركان معقباً على قرار المجمع: ((فما حدّ الضرورة؟ ومن هم العرب المشار إليهم؟ وما طريقتهم؟ كل تلك نقاط لم توضّح في شرح هذا القرار والاستشهاد له، ويبدو من جو مناقشته أن المجمعيين الأوّل كانوا أميل إلى المنع وعدم التوسّع في هذه الرخصة، وعبثاً أريد فيما بعد بسط الأمر وتوضيحه وكأنما آثر المجمع أن يحلّ هذه المشكلة حلاً عملياً فأقرّ معرّبات كثيرة وحديثة في العلوم والفنون، وقبلَ ما اشتق منه من أفعال وأوصاف، وأصبح التعريب لا ينظر إليه في توجس وخيفة كما كان الشأن من ذي قبل، على أنّ تمكن الباحثين والمترجمين من العربية يمدّهم بزادٍ لغوي لم يجدونه بالأمس..)).[4]

---

[1] ينظر: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث 151.

[2] ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً / ماضيه وحاضره، 55-56.

[3] ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً / ماضيه وحاضره، 44-45.

[4] ينظر: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث 152.

ويلاحظ أن قرار المجمع السالف قد أجاز للعلماء تعريب المصطلحات العلمية إذا لم يكن من المستطاع إيجاد ألفاظ عربية بديلة بطريق الحقيقة أو بطريق المجاز، إذ يشير إلى ذلك قيد (الضرورة) الموجود في النص.

وعليه فليس هناك مسوّغ للخوف من كثرة المصطلحات العلمية التي تضطر العلماء إلى تعريبها أو إدماجها في اللسان العربي، فالألفاظ كثرت أو قلت ليست من مقومات اللغة، واللغات تتميّز بعضها من بعض بتراكيب جملها وبحروف معانيها، أي بما اختصت به من قواعد الصرف والنحو وأساليب الاشتقاق والقياس.

هذا ما قال به الأستاذ الشهابي الذي ختم كلامه بالعبارة الاتية: ((وعلى الرغم من هذه الحقائق فأنا من القائلين بعدم اللجوء إلى التعريب إلا عند الضرورة، وحدود الضرورة عندي واسعة)).[1]

ويرى الدكتور أحمد مطلوب أن عملية التعريب قد اشتقت من الأعجمي الكرة كما تشتق من أصول كلامها، ولا يمنع ان يشتق منه المحدثون في مصطلحات العلوم على أن لا يخرج ذلك عن بنية العربية ويخل بجرسها.[2]

وفيما يتعلق بجهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مجال المصطلح اللغوي نرى أن المجمع قد أجاز التعريب الصوتي الذي يعني إبدال الأصوات الأجنبية أصواتاً عربية وقد قام بتقسيم هذا الإبدال على قسمين:

الأول: إبدال الأصوات الأجنبية التي ليست من الأبجدية العربية.

الثاني: إبدال الأصوات الأجنبية التي نظائر عربية.

- أصوات مركبة هجائياً موحدة صوتياً.

---

[1] بحث بعنوان (المصطلحات العلمية وألفاظها العربية) ص 71، منشور في مجلة المقتطف، المجلد الرابع والثمانون / الجزء الأول، القاهرة، 1934م.

[2] ينظر: فصول في العربية 293.

• أصوات مفردة هجائياً وصوتياً.

ونعني بالنوع الأول من القسم الثاني اجتماع صوتين في الصورة الخطية لبعض الكلمات الأجنبية، وهذان الصوتان يعبران عن صوت واحد على المستوى النطقي، فمثلاً الـ (ph) يظهران صوتين على المستوى الخطي ويعبران عن صوت واحد على المستوى النطقي ولذا يبدلان بصوت الفاء العربية ومن أمثلة هذا النوع :

– أولاً: الفوناتيك phonetices

– ثانياً: الفونولوجيا phonology

– ثالثاً: المورفولوجيا morphology

– رابعاً: الفونيم phoneme

– خامساً: المورفيم morpheme

وكل هذا هو من مصطلحات علم اللغة الحديث التي تم تعريبها، وقد قرر المجمع أن يرمز لـ (ph) بالفاء عند التعريب.[1]

كانت هذه وقفات سريعة مع مفهوم (التعريب) والجهد المبذول من لدن المحدثين في هذا المجال ولاسيما مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو لم يأل جهدا في التقديم ما يراه مناسباً، مع أنني أرى أن التعريب الصوتي ليس ذا فائدة وليس فيه مجهود كبير لأنه يتضمن عملية إبدال أصوات لا غير ولا يتطلب من القائمين على هذه العملية معرفة أو دراية في هذا المجال، وهو تهزيب من عناء البحث والتفحص واختصار الآليات التي تتطلبها العملية في خطوة واحدة لا أكثر.

وأتوقف الآن عند مفهوم (الترجمه) ويبدو أن مصطلح (الترجمهة) واضح لا لبس فيه فهو يعني نقل اللفظ أو النص من لغة إلى لغة أخرى، ولهذا النقل شروط أهمها وضوح الترجمة

[1] ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً 209، فصول في علم اللغة التطبيقي، د. فريد عوض حيدر 12-13.

ودقتها والأمانة العلمية في نقل المعاني والأفكار.[1]

ويرى الدكتور داخل حسن جريو أن الترجمة تعد أحد أهم وسائل امتلاك المعرفة، إذ إنها تسهم بنقل علوم وثقافات الدول الأكثر تقدما إلى الدول الأقل تقدماً في المجالات العلمية المختلفة، وإنه لا يمكن تحقيق نهضة علمية حقيقية دون الاطلاع على علوم وتجارب وثقافات الأمم الأخرى ولاسيما في بدايات إرساء مرتكزات نهضتها، ولأن الترجمه العلمية تسهم إسهاماً حقيقياً وفاعلاً في نقل العلوم والمعارف، لذا كان لابد من إيلائها ما تستحقه من اهتمام وعناية فائقة لتحقيق نهضة الأمم.[2]

أنا لا أوافق الأستاذ الدكتور داخل في أن الترجمة تكون بنقل ثقافات ومعارف البلدان الأكثر تقدماً، في البلدان الأقل تقدما فهذه وجهة نظر الأستاذ الفاضلة – وأنا احترم وجهة نظره – ولكني أرى أن عملية الترجمة هي عملية تبادل معرفية بين البلدان بصرف النظر عن كون أحد هذه البلدان متقدما على ما سواه، فالغرب الآن يرى نفسه متقدما على كثير من بلدان المشرق العربي ولكن النتيجه أنه يترجم كثيراً من مؤلفات وثقافات هذه البلدان ويقوم بنقلها والإفاده منها في شتى مناحي الحياة في بلاد الغرب، فالترجمه كما أراها وسيلة معرفية للتواصل بين الحضارات وبين لغات العالم المختلفة لا تخضع لمقاييس القوة والضعف أو التقدم والتخلف.

ويضع الدكتور أحمد مطلوب مقياسا لصحة الترجمة وهو أن تكون العلاقة واضحة بين دلالتي المصطلح اللغوية والاصطلاحية وأن تكون الدلالة الاصطلاحية أوسع من المعنى اللغوي.[3]

ويضيف الدكتور قائلا: ((إن ترجمة المصطلح من الوسائل المهمة في وضع المصطلح

---

[1] ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث 129.

[2] ينظر: الترجمة العلمية ومتطلبات التعريب 6.

[3] ينظر: بحوث مصطلحية 189.

العربي وهي خير من التعريب أو الاقتراض أو النحت، ولا بأس إذا كانت الترجمة أكثر من كلمة، لانه لا يشترط كل الاشتراط أن يكون المصطلح كلمة واحدة ولعل ما في اللغات الأجنبية أوضح دليل على ذلك ولا سيما المصطلحات المنحوتة من عدة كلمات بموجب قواعد النحت في اللغات الإلصاقية، وحدها، وإنما يشمل علوم الإنسانية ولاسيما الجديدة التي عني بها العرب في العصر الجديث مثل: علم النفس والتربية وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم التي زاد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة)).[1]

وبعد هذا كله ربّ سائل يسأل: ما العلاقة بين الترجمة والتعريب؟ أو يمكن أن يصاغ السؤال بالشكل الآتي: هل ثمة علاقة بين الترجمة والتعريب؟ وأيهما أصلح للتعامل مع المصطلح الأعجمي كي يجعله قريبا من اللغة العربية؟

أقول: ان هناك تبايناً بين آراء العلماء والباحثين حول هذه المسألة فمنهم من يرى أن الترجمة مرحلة أولى لابد منها في الوطن العربي أو هي مقدمة التعريب، ومنهم من يرى أن الترجمة مقبولة في حدودٍ ضيقة منعاً للاتكالية الفكرية والتبعية، والبعض الآخر يرى أن التعريب هو الهدف وأن الترجمة وسيلة من وسائله. هذه بعض الآراء التي قيلت في العلاقة بين التعريب والترجمة، ويحاول الدكتور سمر روحي الفيصل التوفيق بينهما مبدياً رأيه في القضية قائلاً: ((إنني مؤمن أن التخلي عن الأصالة العربية بين الترجمة والتعريب ما هو إلا التعبير عن الرغبة في المعاصرة دون التخلي عن الأصالة العربية وهو جدل بديهي في المرحلة الانتقالية التي تعيشها الأمة العربية، لأن اللحاق بركب الحضارة الإنسانية والإسهام فيها لا يتحققان إذا لم يتفاعل العرب مع المدنية، وليست هناك وسيلة لهذا التفاعل غير اللغة التي تنقل بواسطتها العلوم والتقنيات الحديثة لنتعرفها فنهضمها ونتمثلها قبل أن نضيف إليها، وإلا فإننا سنضطر إلى قبول التبعية المطلقة ومن هنا نبع جذر الإشكال الرئيس في الترجمة

[1] بحوث مصطلحية 189.

والتعريب وهو: هل تستطيع لغتنا العربية النهوض بهذه المهمة؟...)).[1] وبعد هذا أرى الدكتور الفيصل يطرح ثلاثة إشكالات رئيسية هي: الاشكال المعرفي والاشكال التاريخي والاشكال اللغوي[2] مبيناً أن هذه الإشكالات هي أبرز ما يطرح في تضاعيفه الشك في مقدرة اللغة العربية على مواكبة العصر الحديث. وقد حاول الدكتور فحص هذه الإشكالات الثلاثة من الزاوية اللغوية الخاصة بحركة الترجمة والتعريب، وخلص بعد هذا كله إلى نتائج لعلّ أبرزها من الزاوية اللغوية هو أن اتهام اللغة العربية الفصيحة بالقصور عن الوفاء بالحاجات العلمية العربية لا أساس له من الصحة فهي قادرة على وضع المصطلحات وترجمة الكتب ونقل ما يستجد في اللغات الأجنبية استناداً إلى خصائصها الذاتية من اشتقاق ومجاز ونحت واقتراض وتضمين وقياس وقلب وترجمة وتعريب. وليس فيها ما يعوق الترجمة والتتعريب، بل إنها عبرت عن مرونة ودقة وقبول المعرب والمترجم سواء أكان لفظاً ام نصاً، وسمحت للغويين والاختصاصيين في العلوم المختلفة بالعمل في رحابها، وبدت طيِّعةً لفهمهم علم الترجمة ومصطلح التعريب وانفتاحهم على العصر الحديث من خلاله ونفي الاتهامات بالقصور يعني أنه ليس هناك جانب لغوي اسمه عجز الفضيحة عن الوفاء بالحاجات العلمية العربية من خلال الترجمة والتعريب...[3]

ولم يكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ببعيد عن مسألة الترجمة فقد أصدر المجمع القرارات المتعلقة بترجمة المصطلحات ومن تلك القرارات القرار الذي نصه: ((تفضل الكلمة الواحدة على الكلمتين فأكثر، عند وضع اصطلاح جديد إذا أمكن ذلك وإذا لم يمكن ذلك تفضّل الترجمة الحرفية)).[4]

ومع هذا التشدّد من المجمع ومع الاهتمام المتزايد من لدن العلماء اللغة والباحثين في مسألة

---

[1] قضايا اللغة العربية في العصر الحديث 131.

[2] ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث 132-144.

[3] ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث 151-152.

[4] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً /القرارات العلمية، 69، 70، 71، 73.

الترجمة والحرص على أن يكون المصطلح (ولاسيما المصطلح اللغوي) المترجم بشكل يمكن فهمه بيسر من لدن القارئ العربي إلا فإننا نجد اضطراباً بين المصطلحات من ناحية الترجمة وسنجد ترجمة تختلف عن ترجمة أخرى للمصطلح ذاته وهذا يعزى إلى أسباب عدة سنحاول أن نتوقف عندها في المبحث القابل.

اضطراب المصطلح اللغوي

التهرّب من مشكلة ما قد لا يكون حلاً، بل قد يكون مشكلة بحد ذاته يخلق مشكلة جديدة بدلاً من حل المشكلة القديمة، ونحن لا نعتقد أن اللغوين المحدثين كانوا مدركين أن توجههم نحو المصطلح اللغوي الأعجمي ومحاولة تجاهل المصطلحات العربية القديمة سيكون حلاً ناجعاً لكثير من مشكلات المصطلح اللغوي، ولكنهم من حيث لا يشعرون وقعوا في مأزق التعامل مع المصطلح الأعجمي وكيفية ترويضه وإلباسه لباساً عربياً فكان أن ظهر لدينا أكثر من مصطلح واحد لمفهوم واحد والسبب اضطراب عملية الترجمة والتعريب أو السياقات المتبعة من لدن اللغويين في جعل هذه المصطلحات ذات صبغة عربية فضلاً على اجتهادات اللغويين أنفسهم وعدم استقراء المصطلح استقراءً كاملاً، مما ولد اضطراباً في دلالة المصطلح المراد ترجمته أو تعريبه. فبدلاً من أن يظهر لدينا مصطلح موحد ظهرت لدينا مصطلحات عدة لمفهوم واحد جعلت الباحثين في دوامة البحث عن مخرج من المأزق الذي وضعهم فيه اللغويون المحدثون.

وقد وضع الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري يده على موطن العلة وتلمّس الأسباب التي أدت إلى حدوث الفوضى في المصطلحات اللغوية، فالدكتور الفاسي يرى أن المصطلح اللغوي يتجه إلى خارج اللغة العربية (أي إلى ترجمة التعريب) أكثر مما يتجه إلى التوالد، ورأى أن هناك أسباباً جعلت المصطلح اللغوي يعيش حالة من الفوضى والاضطراب لعل أهم هذه

الاسباب:[1]

1. تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد.
2. اقتراح مقابلات غير واردة لا تؤدي المعنى.
3. اختلاف مدلول المصطلح الواحد من مدرسة لغوية إلى أخرى.
4. تداخل القطاعات المعرفية.
5. تعدد الألفاظ للمفهوم الواحد أو مفاهيم متشابهة.

ويقرّ الدكتور محمود السعران بالصعوبة التي تواجه الباحث العربي في مجال المصطلح اللغوي، يقول الدكتور السعران: ((ومن أول ما يجابه الباحث العربي في هذا السبيل من صعوبات وضع مصطلح هذا العلم بالعربية)).[2]

ويستعرض الدكتور السعران الصعوبات التي تواجه القارئ العربي عند اطلاعه على مصطلحات لغوية أعجمية فالاضطرابات والخلط الذي وقع فيه المترجمون العرب تجعل من المصطلحات أحجية أو لغزاً مبهماً أمام القارئ العربي، وإليك نص الدكتور السعران: ((إنّ هذا العلم – يعني علم اللغة – يتضمن تصوات لم تقم في أذهان لغويي العرب، وقد لا يصلح للتعبير عنها مصطلحات عربية رسخت دلالتها وتبلورت، وقد يكون من الخير تجنّب استعمالها حتى لا يختلط معناها الأصيل بالمعنى الحديث الذي يراد بها أن تدلّ عليه، سيضطر الباحث العربي إلى وضع بعض المصطلحات الجديدة، وقد يحتفظ أحياناً بالمصطلح الأجنبي حتى يحين الوقت – بعد الإكثار من التأليف ومدارسة أصول هذا العلم الجديد وفروعه – لظهور مصطلح عربي أصيل سائغ، وإنّ الاطلاع على ما كتب بالعربية تعريفاً بهذا العلم، وهو جد قليل لشاهد بمدى الصعوبة التي يعانيها الكاتب والقارئ جميعاً في هذا المجال، فقد اختلف المؤلفون والمترجمون وهذا طبيعي ومتوقع في المصطلحات الدالة على معانٍ واحدة حتى إن

[1] ينظر: اللسانيات واللغة العربية 225/2، بحوث مصطلحية 177.

[2] علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي، 31.

المطلع المبتدئ ليقع في البلبلة والحيرة والاختلال وقد اضطرب بعض المؤلفين والمترجمين فترجم المصطلح الأوربي بلفظ معين مرة، ثم ترجم المصطلح نفسه مرة أخرى في نفس الكتاب بلفظٍ آخر)).[1]

إنّ هذا النص يكشف عن مدى التذبذب والاضطراب الذي يقع فيه المؤلفون والمترجمون العاملون في مجال المصطلح اللغوي ويكون القارئ أو الباحث المبتدئ ضحية لهذا الخلط سواءٌ في الترجمة ام في دلالة المصطلح أم في المفهوم. علماً أنّ الدكتور السعران قد ضرب أمثلة لهذا الاضطراب الحاصل في مصنفات اللغويين،[2] وسنحاول أن نشير إلى قسم آخر من أمثلة الاضطرابات التي وقع فيها اللغويون العرب في ترجمة المصطلحات اللغوية. ونحاول الآن التوقف عند وجهة نظر غانم قدوري الحمد في مسألة تعدد المصطلح، إذ يرى الأستاذ الجليل أن تعدد المصطلحات المعبّرة عن ظاهرة لغوية أو قاعدة نحوية أو صرفية أو صوتية يعود إلى تطور المعرفة أو إلى اختلاف وجهات النظر بحسب الأشخاص أو البلدان أو العصور وهذه الحالة – بحسب رأي الدكتور الحمد – لا تكون إلاّ في حدود ضيّقة.[3]

على أننا نوافق رأي أستاذنا الفاضل فيما ذهب إليه، وما أعطاه من مسوّغات لهذه القضية هو عين الصواب ولكننا لا نجد هذه المسألة في حدود ضيقة – كما ذهب إلى ذلك الدكتور – وإنما نجد أنّ المسألة بدأت تتسع شيئاً فشيئاً ولاسيما في العصر الحديث وفي الوقت الحاضر، ونجد بوناً شاسعاً في مداليل المصطلحات بين مصنف وآخر بل يكون الاختلاف في المصنف عينه ولمصطلح واحد.

وفي موضع آخر من كتاب الدكتور الحمد نجد أن الدكتور يتوقف عند علم الأصوات وما حصل في هذا العلم من اضطراب المصطلح الصوتي ويعزو المسألة لأسباب عدة، يقول

---

[1] علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي، 35.

[2] ينظر: علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي، 31-37.

[3] ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية 37.

الدكتور الحمد: ((وحين نشطت الدراسات اللغوية العربية من جديد، وبرز علم أصوات العربية بشكله المتميز الجديد حصل اضطراب في استعمال المصطلحات في علوم العربية، وكان نصيب علم الأصوات من ذلك كبيراً لسببين:

– الأول كون أكثر المتخصصين بهذا العلم والمؤلفين فيه خاصة من الجيل الأول درسوا في الجامعات الغربية وترجموا كثيراً ممّا كتبوه عن اللغات الأجنبية.

– الثاني: عدم اطلاعهم على كثير من التراث الصوتي العربي القديم.

فكانت نتيجة ذلك ما حصل من اضطراب في استعمال المصطلحات الصوتية لدى المحدثين الذي يتمثل بعدة أمور منها:

1. تعدد المصطلحات المستعملة للدلالة على معنى واحد، مثل ما وضع للتعبير عن المصطلحين الغربيين consonant & vowels.
2. تعريب بعض المصطلحات الصوتية الغربية مثل: الفونيتيك والفونولوجيا والفونيم وغيرها.
3. وضع المصطلح الغربي بجانب المصطلح العربي، حتى إن كان المصطلح العربي من المصطلحات القديمة الواضحة الدلالة التي لم يُثر حولها غبار ولم يتقدم أحد بالدعوى إلى تبديلها)).[1] ونرى في جانب آخر باحثاً محدثاً هو الدكتور عبد السلام المسدّي يرجع الاختلاف والاضطراب في المصطلح اللغوي إلى أسباب أخرى منها أن علماء العرب ينهلون من ينابيع لاتينية وسكسونية وألمانية وسلافيّة، فضلاً على تجدد هذا العم وكثرة المدارس والاتجاهات اللغوية الحديثة،[2] وهو في النص الآتي يتعرّض لهذه المسألة قائلاً: ((ومما ازداد به الأمر تفاقماً دوران المعرفة اللغوية بين متصوّرات مستحدثة ومفاهيم متوارثة وكثيراً ما يتجانب الميراث الاصطلاحي ذوي النظر فينزعون صوب إحياء اللفظ واستخدامه في غير معناه المدقق فإذا بالمدلول اللساني يتوارى خلف المفهوم النحوي

[1] المدخل إلى علم أصوات العربية 38.

[2] ينظر: بحوث مصطلحية 176.

ويتسلّل أحياناً أخرى وعليه مسحة من الضباب تعتم صورته الاصطلاحية فتتلابس القضايا ويعسر الجدل بين المتخاصمين، أعَلَى هوية اللفظ يتحاورون أم على مضمون الدلالة؟)).[1]

ويضع الدكتور المسدّي شروطاً لابُدّ من توفُّرها لمن يلج غمار المصطلح اللغوي من أهمها أن يكون ملمّاً بعلم المصطلحات وما يحيط به من معرفة ودراية واطلاع على ما يستحدث في هذا المجال وكذلك يجب على المتصدّي لهذا العمل أن يحيط إحاطة تامة باللغة التي ينقل عنها المصطلحات وأن يكون ضليعاً بها متمكناً في مجال الترجمة. ولذا نلحظ الدكتور المسدّي يعيب على الدكتور محمد مندور ترجمته بحثاً لأنطوان ماييه عنوانه (علم اللسان) إذ كانت الترجمة – من وجهة نظر المسدّي – تتخللها هفوات وهنات وأن ترجمة الدكتور مندور تشعرك أنه لا يمتلك من رصيد المصطلحات الزاد الكافي لمواجهة علم حديث عند أهله غريب أو كالغريب عنذ أهل الضاد ولم يكن أمامه إلاّ أن صاغ المضامين العلمية على نهج التعميم والمقاربة لا على نهج التخصيص. وقد يشفع فيما صنع أن المحاولات التي سبقته لم تتعد مرتبة التلقي الاصطلاحي كما يشفع له أنه من أوائل الباحثين العرب الذين أطلقوا مصطلح (اللسان) على الدرس اللغوي في العصر الحديث.[2] وتستوقفنا العبارة الأخيرة من هذا النص الذي مضى والتي تتحدّث عن عمل الدكتور محمد مندور في ترجمة المصطلحات اللغوية وهناك إشادة بجوانب من عمله، وإشادة بما قدمه في مجال الدرس اللغوي إذ يُعدّ من أوائل الباحثين العرب الذين أطلقوا مصطلح (اللسان) على الدرس اللغوي في العصر الحديث!!

وأنا أقول: إنّ هذا الذي قدّمه الدكتور مندور يُحسب عليه لا له؛ لأننا نمتلك مصطلحاً عربياً قديماً يصلح للإطلاق على الدرس اللغوي ويوافق المصطلح الذي جاء به الدكتور مندور من حيث المفهوم فلماذا هذا الإكثار من المصطلحات الدالة على مفهوم واحد؟ فإذا ما علمنا أنّ الدكتور مندور وزملاءه المعاصرين له قد جعلوا ثلاثة وعشرين مصطلحاً كلها تدل على ما

[1] قاموس اللسانيات 55.

[2] ينظر: قاموس اللسانيات 73، بحوث مصطلحية 177.

يعنيه مفهوم (علم اللغة) أو (اللسانيات) بحسب تسمية المحدثين.[1] ألم يكن هذا غريباً ويثير تساؤلات عدة عن سبب هذه الكثرة من المصطلحات وما الداعي لها؟! هل كان قصد القائمين على وضع هذه المصطلحات وغيرها التيسير في الدرس اللغوي بتعدد المصطلح أم كان تعقيداً ويولّد اضطراباً في ذهن المتلقي والقارئ؟!

أنا قلت سابقاً: إنّه مادام هناك مصطلح متفق عليه من لدن الأقدمين ولا خلاف عليه ويؤدي الغرض المطلوب والمرادمنه فلا داعي لأن نستحدث مصطلحاً جديداً يدل على الغرض ذاته ولا داعي لأن نأتي بمصطلحات أعجمية ونجري عليها من الترجمة والتعريب ما يجعلها تكتسب صيغاً عربية وبالنتيجة ستكون دالة على الغرض ذاته الذي يؤديه المصطلح العربي الموجود لدينا، فليس من المعقول أن يكون مصطلح (اللسانيات) الذي أوجده المحدثون قد بلغت المصطلحات الدالة عليه ثلاثة وعشرين مصطلحاً ما بين مصطلح معرّب ومصطلح مترجم ومصطلح موضوع. ولو عدنا إلى الوراء وبحثنا في تراثنا العربي القديم لوجدنا أن القدماء استعملوا ثلاثة مصطلحات فقط تدلّ على المفهوم ذاته هذه المصطلحات هي:[2] فقه اللغة وعلم اللسان.

ألا تكفي هذه المصطلحات الثلاثة للدلالة على المفهوم المراد والمحدد؟ وأي جدوى من

---

[1] ذكر الدكتور عبد السلام المسدّي ثلاثة وعشرين مصطلحاً دالة على هذا العلم وهذه المصطلحات هي: اللانغويستيك، فقه اللغة، علم اللغة الحديث، علم اللغة العام، علم اللغة العام الحديث، علم فقه اللغة، علم اللغات، علم اللغات العام، علوم اللغة، علم اللسان، علم اللسان البشري، علم اللسانة، الدراسات اللغوية المعاصرة، النظر اللغوي الحديث، علم اللغويات، اللغويات الجديدة، اللغويات الألسنية، الألسنيات، اللسنيات، اللسانيات، ينظر: قاموس اللسانيات 72، مبادئ اللسانيات د. أحمد محمد قدور 35.

[2] يكاد يكون ابن فارس (ت395هـ) أول من وضع مصطلح (فقه اللغة) وسمى به كتابه (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها) ووضع السيوطي (ت911هـ) كتاباً أسماه (المزهر في علوم اللغة)، في حين أطلق أبو نصر الفارابي (ت339هـ) على العلوم اللغوية اسم (علم اللسان) والفقرة الأخيرة تدلك على أن (علم اللسان) مصطلح عربي قديم النشأة ولا فضل للمحدثين في إطلاق (اللسان) أو (اللسانيات) على أنه من صنعهم كما تذكر مؤلفات اللغويين المحدثين.

عملية إكثار المصطلحات بلا سبب يوجب ذلك؟! هذه لا تعدو عملية إرباك وفوضى واضطراب ومحاولة تشتيت للاذهان وخلط للأوراق والمفاهيم ليس إلاّ ولا طائل منها. وهي بحاجة إلى عملية مراجعة وتشذيب للمصطلحات الزائدة التي لا فائدة من تعدادها.

وانتقل إلى مصطلح آخر هو مصطلح (علم الأصوات)، وقد ذكرت سابقاً أنّ ما تواضع عليه ابن جني من مصطلح (علم الأصوات) يمكن أن يكون الأصل الاصطلاحي الأول لما استقرّ عليه المصطلح الأوربي (الفونولوجي – phonology): التشكيل الصوتي، وهو يعنى كل العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحوياً وصرفيّاً في ضوء الصوت والإيقاع لدى بحثه المصطلح والذي تطوّر فيما بعد للكشف عن الأصوات الإنسانية العالمية المجهولة ووضع لذلك مصطلحه الحديث (الفوناتكس – phonetics).

وما يمكن قوله: إنَّ مصطلح (علم الأصوات) مصطلح عربي أصيل لا شك فيه، وعلة ذلك: النص على تسميته صراحة دون غموض، واستعمال مدلولاته في الاصطلاح الصوتي بكل دقة عند العرب القدماء ولا سيما عند ابن جني، ولا نحسب أنّ هذه التسمية الصريحة بهذه الدلالة الاصطلاحية الناصعة قد سُبق إليها ابن جني من ذي قبل، فهو مبتدعها وهو مؤسّس مصطلحها المسمّى عند المحدثين (phonemics) فونيمكس، أي دراسة الأصوات المميزة في اللغة.[1]

وأستطيع بإطلالة سريعة أن أتوقف عند أهم محطات نشوء هذين المصطلحين (الفونولوجيا والفوناتيك) متجاوزاً الحديث عن المدارس الأوربيّة والغربيّة التي كان لها الدور الأكبر في نشأة المصطلحين؛ لأنَّ ليس من وكد هذه المحطات العربيّة التي كانت ذات أثر في نشأة ولوج هذه المصطلحات ساحة تلك المحطات.

نحن قلنا سابقاً إنّ نهاية القرن العشرين كانت تمثل عند الغرب مرحلة من مراحل التطوير العلمي والمدني والحضاري بفضل الثورة الحضارية والصناعية التي عصفت ببلدان الغرب

[1] ينظر: أصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا) 31-32.

آنذاك؛ وساعدت هذه الثورة الهائلة على نشوء كثير من المصطلحات التي تجاري التطور الحاصل في تلك البلدان، ومن تلك المصطلحات (المصطلح اللغوي).

وفيما يتعلق بمصطلحي (الفونولوجيا) و(الفوناتي) كان مطلع القرن العشرين هو بداية ولادة هذين المصطلحين عند الأوربيين، ولم تكن الولادة سهلة يسيرة بل رافقها مخاض عسير، إذ كان هذان المصطلحان مدار اختلاف بين الدارسين ويُعزى ذلك إلى تعدّد الآراء واختلافهما مع اختلاف مذاهب المدارس اللغوية التي كانت حينذاك، فضلاً عن مسألةٍ غايةٍ في الأهمية تتعلق بالمصطلح عموماً ألا وهي قضيّة العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يُشير إليه والفيصل بينها هو الدقة في تحديد هذه العلاقة، والدقة تعني شيئين هما:[1]

1. ألاّ تجانب دلالة المصطلح اللفظية مفهومه العلمي.
2. ألاّ تجانب الدلالة الاصطلاحية للمصطلح دلالته اللغوية.

وبعبارة أخرى إنّ المصطلح لا يكون مصطلحاً بالمعنى المتعارف ما لم يكن مؤدياً للمفهوم العلمي المقصود وسليماً في الوقت نفسه من الناحية اللغوية مبنىً ومعنىً، أي دقة علمية ودقة لغوية وهما صنوان لا يفترقان في مجال تحديد فهم (المصطلح)، وليس بالضرورة أن يكون اللفظ مساوياً تماماً لمدلوله كي يعطينا مفهوماً دقيقاً للمصطلح، فلا يشترط في المصطلح أن يستقصي كل دقائق المفهوم العلمي الذي يعبّر عنه أو الإحاطة الشاملة بدقائق المفهوم المسمى به، بل يكفي الاتفاق بين المختصين على ذلك مع وجود علاقة أو ملابسة بين لفظة المصطلح وبين دلالته سواء أكانت العلاقة حقيقية أم مجازية، من قريب أم من بعيد فالاتفاق هو الأصل وما سواه تبع..[2]

في ضوء ما تقدّم يمكن أن نفهم مواطن النقص في دقة المصطلحات على مدلولاتها، فيصعب أن نجد مصطلحاً جامعاً للدقة العلمية مع الدقة اللغوية ولا نقول إنّ ذلك محال ولكننا

---

[1] ينظر: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، د.مصطفى طاهر الحيادرة 29/1.

[2] ينظر: من قضايا المصطلح اللغوي العربي 30/1.

نقول إنّه من النادر أن نجد مصطلحاً تتوفر فيه متطلبات الدقة التامة، وليس هذا الوصف مقصوراً على المصطلح العربي فقط، وإنما ينسحب ذلك إلى المصطلح الأعجمي أيضاً، وإذا كان البعض يدّعي أنّ الألفاظ الاصطلاحية العربية كثيراً ما تتسم بالمَيْع وانعدام الدقة مقابل أن المصطلحات الأعجمية تمتلك ثباتاً ودقة وتحديداً ينتفي معه كل لبس أو خلط فهذا القول فيه من عدم الدقة والصدقية الشيء الكثير، والواقع اللغوي الحالي يثبت أنه ما من لغة إلّا تعاني من لبس أو غموض أو نقص في الدقة في مجال المصطلحات، وأنّ المصطلحات الأعجمية نفسها تعاني قصوراً تجاه ما يدخل فيها من المعاني، وهذه حقيقة ليست بخافية عن أهل الاختصاص ولا يمكن حجبها عن أعين الناس، نحن نقرّ بوجود نقص في الدقة في مصطلحاتنا العربية ولدينا تلكؤ في هذا الميدان (ميدان المصطلح) ولكن بالمقابل على الآخرين أن يعترفوا كذلك بأنّ في لغاتهم نقصاً في هذا المضمار لا أن يلقوا بكل التركة ومواطن النقص في ميدان العربية فقط، لا بل نكاد نجزم أنّ الشعف والنقص الذي اعترى المصطلح العربي كانت بداياته بوباء مصطلح أعجمي، أي إن العدوى انتقلت من جسد المصطلح الأعجمي إلى جسد المصطلح العربي، فأساس العدوى من بلاد الغرب تقبّلها المصطلح العربي بلا تشخيص وبلا تدقيق وبلا مناعة. وعلة ذلك أنّ من أدخل المصطلح الأعجمي إلى الديار العربية أراد مواكبة التطور المدني والعلمي والحضاري ومجاراة النمو الثقافي في بلاد الغرب، ممّا زاد الطين بِلَّة!! انظر كيف أنّ العذر أقبح من الذنب؟!

وإذا ما أردت أن أعطي مثالاً واضحاً وبيّناً على قضية نقص الدقة والاضطراب الذي يرافق عملية نقل المصطلح من لغته الأم إلى اللغات الأخرى ومنها اللغة العربية فليس هناك أوضح من اضطراب مصطلحي الفونولوجيا والفوناتيك اللذين بدأت الحديث عنهما، وها أنا ذا أعود إليهما، فهذان المصطلحان لم تحدد دلالتهما في لغتهما الأم بشكل دقيق، فحينما أريد أن أقف على مراحل تطور دلالة هذين المصطلحين أجد أنّ أول ما يطالعنا في هذا الصدد هو مفهوم فريدان دي سوسور (ت1913م) الذي استعمل (الفوناتيك) للدلالة على العلم التاريخي الذي يحلل الأحداث والتغيرات والتطورات عبر السنين، وهو لذلك جزء من اللسانيات، غير

أنّ تروبتسكوي (ت1938م) من مدرسة براغ اللغوية خالف رأي دي سوسور إذ رأى أن الفوناتيك ليس علماً لسانياً بل هو مساعد للسانيات؛ لأنه يدرس الأصوات دراسة علمية لا تخصّ لغة بعينها، وهذان الرأيان يريانك مقدار الاضطراب في الدلالة على مفهوم المصطلح؛ وليس هذان الرأيان فقط نلمح فيها عدم الدقة ونقص الرؤية الواضحة إذ جاءت بعد ذلك المدرستان الإنكليزية والأمريكية اللتان رأتا أن الفوناتيك يعني العلم الذي يدرس الأصوات الكلامية ويصنّفها ويحلّلها من دون الإشارة إلى تطورها التاريخي وبذلك يكون هذا العلم فرعاً من اللسانيات الوصفية.

ولو انتقلت إلى مصطلح (الفونولوجيا) لوجدت أنّ دي سوسور قد استعمله لدراسة آلية النطق، في حين أنّ مدرسة براغ قد جعلته فرعاً لسانياً يعالج الظواهر الصوتية من ناحية وظيفتها اللغوية، أي إنّ الرأي الثاني يعاكس تماماً الرأي الأول ومن ثم جعلت المدرستان الإنكليزية والأمريكية هذا المصطلح عنواناً لدرس تاريخ علم الأصوات والوقوف على التغيرات التي تحدث في أصوات اللغة نتيجة تطورها.

وبذلك صار مصطلح الفونولوجيا يعني الدرس التأريخي للأصوات، وهناك من الباحثين الغربيين من جعل الفونولوجيا علماً يدرس النظام الصوتي للغة معينة بعد أن يبيّن وحداته وطرق ائتلافها وما يطرأ عليها من تغييرات تأريخية وتركيبية من جهة، وجعل الفونوتيك علماً يدرس أصوات الكلام دراسة علمية لا تتصل بالوظائف اللغوية من جهة أخرى.

على أنّ هناك من علماء اللغة الغربيين من لم يفرّق بين هذين العلمين؛ لأنّ أحدهما يعتمد على الآخر وهما يتناولان مادة واحدة هي الأصوات لذلك جمعا معاً تحت أحد المصطلحين: الفوناتيك أو الفونولوجيا.[1]

[1] نحن ذكرنا سابقاً أنه ليس من شأن هذه الدراسة الوقوف عند نشأة وتطور المصطلح الغربي أو الحديث عن المدارس الغربية التي كان لها دور في ظهور المصطلحات، لكنّ المقام قد جعلنا نتعرض باختصار شديد إلى بعض جزئيات هذا الموضوع رداً على من ادّعى أنّ الاضطراب والنقص كان من نصيب المصطلح العربي

هذه النظرة السريعة تبيّن مدى الاضطراب الذي أصاب مصطلحي الفونولوجيا والفوناتيك منذ النشأة ولازمتهما عبر السنين ولم يكن الخلاف حول المفاهيم لهذين المصطلحين لصيقاً بهما فقط بل انتقل إلى اللغة العربية مع انتقال المصطلحين، فاستعملهما الألسنيون العرب كل حسب دراسته ومدرسته اللغوية. وكذلك فإنّ للتعريب والترجمة دوراً كبيراً في معالجة هذين المصطلحين وغيرهما من المصطلحات ونحن تحدّثنا عن هذا الجانب سلفاً وذكرنا بأن الترجمة والتعريب لا تكون إلّا وفق ضوابط محددة ومن أشخاص متمرّسين في هذا الجانب، وما اضطراب المصطلح عموماً ولا سيما هذين المصطلحين داخل اللغة العربية إلاّ ويتحمّل جزءاً كبيراً منه القائمون على عملية الترجمة والتعريب، ودونك نصاً لأحد العلماء المحدثين[1] يظهر مدى الاضطراب الحاصل في عملية نقل هذين المصطلحين من اللغة الأم إلى اللغة العربية، يقول الباحث:[2] ((وحين دخل مصطلح (الفونيتيك) درسنا اللغوي الحديث أبقاه بعض الدارسين دخيلاً، فقال: فونيتيك دون تعريب، وغالباً ما كان يقرن بكتابته بإحدى اللغتين الإنكليزية أو الفرنسية، أي (phonetics) أو (phonetique) مع شرح لمدلوله بالعربية كما ترجم إلى (علم الصوت) و(منهج الأصوات) و(علم الأصوات العام) و(علم الأصوات) و(علم الأصوات اللغوية) و(الصوتيات) و(الصوتية) وكذلك كان من شأن مصطلح (الفونولوجيا)[3] إذ تعددت مذاهب المترجمين والدارسين العرب المحدثين في إدخاله العربية، فمنهم من فضّل استعماله كما هو، فقال: (الفونولوجيا) ثم كتبه بالحروف اللاتينية ومنهم من حاول تعريبه فقال: (علم

وحده وأردنا من خلال هذا الإيجاز إظهار مواطن الاضطراب وعدم الدقة في المصطلح الأعجمي. ولمن أراد الوقوف على مراحل نشأة وتطور هذين المصطلحين بشكل مفصل مراجعة المصادر المختصة ومنها على سبيل المثال لا الحصر: علم اللغة العام (محاضرات فردينان دي سوسور) 51، علم اللغة العام (الأصوات)، كمال محمد بشر 28–60، الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس 4.

[1] هو الدكتور أحمد محمد قدّور، ينظر كتابه: مبادئ اللسانيات 72–74.

[2] هناك من الباحثين العرب من يطلق عليه (الفونيتيك) وهناك آخرون يطلقون عليه (الفوناتيك).

[3] هناك بعض الباحثين العرب من أطلق عليه (فونولوجي) على أنه المصطلح الأم وأنه بعد التعريب أصبح (فونولوجيا) وهناك بعض آخر أطلق عليه (فونولوجيا) سواءٌ قبل التعريب أم بعده.

الفونولوجيا أو التحليل الفونولوجي)، واقترحت للفونولوجيا تسميات عربية نحو (منهج التشكيل الصوتي) و(علم الأصوات التشكيلي) و(علم الأصوات التنظيمي) و(علم وظائف الأصوات) و(علم النطق)، ويلاحظ في هذا الصدد أنّ مترجم كتاب إيلوار (مدخل إلى اللسانيات) ترجم مصطلح (phonemique) إلى (دراسة وظائف الأصوات) كذلك ترجم (الفونولوجيا) إلى (علم الأصوات الشفهية)، وجمع أحد الدارسين مصطلحي (الفوناتيك) و(الفونولوجيا) معاً تحت تسمية عامة هي (علم الأصوات اللغوية)، ورأى دارس آخر أنّ مصطلح الفونولوجيا استقرّ عندما اقترح له مَن ترجمه – بعد أن كان يُعرف بعلم وظائف الأصوات – ترجمة هي (الصوتمية)، وتجدر الإشارة إلى أنّ صاحب معجم علم اللغة النظري جمع ثلاثة مصطلحات أجنبية على صعيد واحد، وجعل لها ثلاث ترجمات مترادفة هي: علم الفونيمات وعلم الأصوات الوظيفي والصوتيات الوظيفية وهي تقابل المصطلحات الأجنبية التالية: (phonemics) و(phonematics) و(phonology) وآخر ما اقترح بحسب علمنا هو مصطلح (التصويتية)..))

قد يكون هذا النص طويلاً إلى حدٍّ ما، ولي من عادة البحوث العلمية أن تُضمّن نصاً من كتابٍ ما لأحد الباحثين يكون فيه التطويل، وهذا ما يجعل البحث كأنه معتمد اعتماداً كاملاً على النقل الحرفي، ولكن ما دعانا إلى أن نأتي بهذا النص – وإن كان طويلاً بعض الشيء – أننا وجدنا أنّ كاتب هذا النص قد استطاع أن يلمّ بأغلب الآراء – إن لم نقل كلها – التي أدلت بدلوها في مسألة في ترجمة وتعريب مصطلحي الفوناتيك والفونولوجيا مع إشارة الكاتب في هامش نصه إلى القائلين بكل رأي مع مصدره. وأنا رأيت أن أترك الإحالات الجانبية الدالة على القائلين بهذه الآراء خشية الإطالة ولأن الكاتب قد كفانا عناء هذه القضية فهو قد استقصى – ما استطاع إلى ذلك سبيلاً – جُلّ الآراء وجُلّ القائلين ونحن أردنا توضيح مقدار ما أصاب هذين المصطلحين من مدّ وجزر بين الباحثين العرب، ونحن نقول: إن كان الباحثون الذين خاضوا غمار البحث اللغوي ولهم باعٌ طويل في مضماره لم يصلوا إلى نقطة التقاء تجعلهم يتفقون على مصطلح موحّد ومفهوم محدد وموحد فما بالك بدارسٍ حديث العهد باللغة العربية

وعلومها كيف سيعرف من بين هذين المفاهيم التي ذُكرت في النص أيّها المفهوم الأقرب إلى المصطلح الأصل؟! وليت ما ذُكر في النص من تعددٍ للمفاهيم الدالة على المصطلح الواحد قد توقف عند هذا الحد من الكثرة فقد وجدنا في مؤلفات أخرى مفاهيم أُخر قد فاتت كاتب النص وهو – كما قُلنا – لم يألُ جهداً في استقصاء كل المفاهيم، ولكنه قد فاتته بعض المفاهيم، إذ وجدنا مفاهيم أخرى لمصطلح (الفونولوجيا) منها: علم الأصوات، علم التشكيل الصوتي، علم الأصوات التاريخي،[1] وأشار الدكتور أحمد مطلوب في كتابه (بحوث مصطلحية) إلى أنّ الدكتور خليل إبراهيم حماش قد وضع لفظة (علم الفونولوجيا) للدلالة على مصطلح (الفونولوجيا).[2]

وفيما يتعلق بالفوناتيك فقد أشار الدكتور أحمد مطلوب إلى أنّ الدكتور عبد السلام المسدي يطلق لفظة (الصوتيات) للدلالة على مصطلح الفوناتيك وقد وردت في معجم مصطلحات علم اللغة الحديث بلفظة (الصوتي).[3]

((إنّ هذا التشتت لا يخدم العلم ولا اللغة العربية، لأنه يؤدي في كثير من الأحيان إلى انعدام الرؤية وعدم تحديد معاني المصطلحات والمفاهيم العلمية)).[4]

وإنّ هذا التشتت والاضطراب الذي لحق بالمصطلح اللغوي ألجأ الدارس إلى استعمال المصطلح الأجنبي جنباً إلى جنب مع المصطلح العربي البديل وإذا ما غامر الدارس بترك المصطلح الأجنبي وقدّم مصطلحه مفرداً، فإنه لن يأمن اللبس الذي سيقع فيه معظم القراء والدارسين.[5]

---

[1] ينظر: من قضايا المصطلح اللغوي العربي 31/1.

[2] ينظر: بحوث مصطلحية 180.

[3] ينظر بحوث مصطلحية 179.

[4] بحوث مصطلحية 181.

[5] ينظر: مبادئ اللسانيات 74.

ولا يجد الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد سبباً علمياً وجيهاً لوضع المصطلح الأجنبي إلى جانب المصطلح العربي في كتب علم أصوات العربية الحديثة فهو يرى أنّ هذه الخطوة متأتية من القاعدة العلمية للمؤلفين المستندة إلى دراستهم في جامعات الغرب، ويسقط هذا التعليل حين يكون المؤلف قد درس في جامعات عربية وقد يكون هذا المؤلف غير مجيد لأي لغة أجنبية[1] فما الداعي لأن يقوم بهذا العمل؟!

على أن الدكتور الحمد يجيز (للضرورة) مجيء المصطلح الأجنبي جنباً إلى جنب مع المصطلح العربي إذا كانت هناك مفهومات حديثة في علم الأصوات لدى الغربيين ومحاولة عدد من الأصواتيين العرب ترجمة تلك المفهومات أو اقتراح مقابلات معربة لها ولم يصلوا إلى اتفاق موحد على إيجاد مصطلحات لها، ويستشهد الدكتور الحمد على ذلك بتعريب كلمة phoneme (الفونيم) أو ترجمتها بكلمة (الوحدة الصوتية) أو كلمات أخرى وردت في بعض كتب علم أصوات العربية الحديثة، ويستدل على ذلك بما ورد في كتاب الدكتور حسام النعيمي (أصوات العربية بين التحول والثبات).[2]

ويُرجع الدكتور الحمد اضطراب استعمال المصطلحات الصوتية إلى أسباب عدة يراها – من وجهة نظره – العائق الذي يقف في سبيل توحيد هذه المصطلحات، ومن الاسباب التي ذكرها:[3]

1. عدم استقرار حقائق هذا العلم – يعني علم الصوت – لدى الدارسين من العرب.
2. عدم التعاون بين المهتمين بهذا العلم الذي لم يلقَ من الاهتمام ما لقيته علوم لغوية أخرى مثل: النحو والصرف والمعجم مع أنه أكثر علوم اللغة تطوراً في العصر الحديث.

وبعد أن تحدث الدكتور الحمد عن أسباب الاضطراب في المصطلح اللغوي ولاسيما ما

---

[1] ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية 39-40.

[2] ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية 40، أصوات العربية بين التحوّل والثبات 90.

[3] ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية 40.

يتعلق بعلم أصوات العربية، يقدم مقترحات للتخلص من هذه الاضطرابات يمكن تلخيصها بالآتي:[1]

1. إذا تعدَّدت المصطلحت القديمة أو الحديثة المعبّرة عن قضية أو معنى فيمكن الأخذ بالمصطلح الصوتي القديم مادام يحقق الدقة والوضوح.[2]
2. لا يوجد سبب علمي يفسر وضع المصطلح الأجنبي إلى جانب المصطلح العربي مما نصادفه كثيراً في كتب علم أصوات اللغة العربية الحديثة وقد يكون السبب من وراء ذلك أن المؤلف الذي قام بذلك قد درس في جامعة غربية، ولكن هذا الأمر ينسب إلى المؤلفين الذين درسوا في جامعات عربية فكيف يمكن تعليل ذلك؟! ويمكن – ومن وجهة نظر الدكتور الحمد – اللجوء إلى وضع المصطلح الأجنبي إلى جانب المصطلح العربي في حالة وجود عدد من المفهومات الحديثة في علم الأصوات لدى الغربيين ومحاولة عدد من الأصواتيين العرب ترجمتها إلى العربية إو إيجاد مقابلات معربة لها، ولم يصلوا إلى الاتفاق على مصطلح موحّد بشأنها ومن ذلك مثلاً: تعريب كلمة phoneme بكلمة الفونيم أو ترجمتها بكلمة (الوحدة الصوتية) أو الكلمات الأخرى الواردة في بعض كتب علم أصوات العربية الحديثة.
3. إن الدرس الصوتي العربي من أقدم الدراسات الصوتية اللغوية في العالم، وكانت له مصطلحاته الدقيقة والواضحة فينبغي أن يحرص دارسو أصوات العربية على المحافظة على تلك المصطلحات وإظهارها ما دامت وافية بشروط المصطلح العلمي التي تتلخص بالدقة والوضوح كما أنّ عليهم أن يحرصوا على إبراز أصالة هذا العلم عندنا حرصهم على نقل كل فكرة جديدة حققها علم الأصوات في العالم اليوم.

هذه هي أهم المقترحات التي يراها الدكتور الحمد حلولاً ناجعة للتخلص من الاضطراب

[1] للوقوف بشكل مفصل على هذه المقترحات ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية 39–40.

[2] هذا الرأي أو المقترح لا يلزم الدكتور الحمد به أحداً وإنما يتحدث به عن نفسه ويلزم به نفسه.

الملازم للمصطلح اللغوي عموماً – والمصطلح الصوتي على وجه الخصوص – وتكاد تكون الفقرة الأخيرة من هذه المقترحات هي المحور المهم في هذه القضية ولعلها الانطلاقة التي يجب أن يرتكز العمل عليها والتشبث بها وجعلها نقطة البدء في هذا المجال. علينا العودة إلى المصنفات اللغوية الأولى في حقل التأليف ومحاولة الوقوف على جميع المصطلحات اللغوية[1] في شتى مجالات اللغة ومراقبة ما طرأ على هذه المصطلحات عبر الحقب الزمنية من تغييرات أو اندثار أو إهمال أو تطوّر ومقارنة تلك المصطلحات بالمصطلحات المستعملة اليوم فإذا ما وجدنا أنّ هنالك مصطلحات تفي بالغرض واستعيض عنها بمصطلحات أجنبية وجب علينا إظهار المصطلح القديم وإحلاله محل الحديث مع الاتفاق بين المؤسسات اللغوية، وإذا ما قيل بأنّ المصطلحات الأجنبية – اليوم – هي مصطلحات عالمية، نقول: إنّ اللغة العربية هي لغة عالمية قبل أن تكون اللغات الأخرى عالمية، وما الضير في أن تكون هذه المصطلحات عامة في البلدان العربية أولاً، ومن ثمّ إن شاء الآخرون أن يأخذوا بها فبِها ونِعْمت وإن رفضوا فما ذلك من تقليل شأن للعربية وأهلها. نحن نكاد نجزم بأن أغلب – إن لم نقل كل – المصطلحات اللغوية المستعملة اليوم سواءٌ أكانت معربة أم مترجمة أم ما سوى ذلك لها جذور وأصول عربية أو ما يعطي الدلالة ذاتها في التراث العربي، ولا يتطلب الأمر سوى بذل بعض الجهود للوقوف على هذه المفاهيم والمصطلحات عند القدماء من اللغويين العرب وبعد ذلك نحاول أن نقارنها بالمصطلحات الحديثة وإيجاد رابط مشترك بين الاصطلاحين أو محاولة التقريب بينهما أو يمكن عمل العكس أي: محاولة جرد المصطلحات المستعملة والعودة إلى الموروث العربي وإيجاد رابط بينهما.

ما قدمته ليس إلاّ النزر اليسير من الإشكالات التي تواجه المصطلح اللغوي العربي، وقد وقفت وقفة قصيرة مع بعض المصطلحات وما تعانيه من اضطراب وفوضى في الترجمة

[1] نحن نفترض أنه لا يوجد عمل من باحث عربي استقصى فيه المصطلحات الحديثة والمصطلحات القديمة – على حد علمنا واطلاعنا – ونتمنى أن يكون هذا العمل موجوداً كي يخفف عن الباحثين العبء والمشقة.

والتعريب، ويقيناً أنّ من أراد النظر في كل المصطلحات اللغوية سيحتاج إلى جهد ووقت كبيرين ولكنني أردت من هذه الالتفاتة أن أبيّن أنّ المصطلح اللغوي العربي يعيش حالة من الإرباك، وهذه الحالة تقف وراءها أسباب كثيرة قد يكون من أهمها ضعف القائمين على الترجمة والتعريب، فضلاً على عدم وجود تنسيق بين المجامع اللغوية العربية في مجال توحيد المصطلحات وعدم العمل على وضع معجم موحّد جامع لكل المصطلحات اللغوية مع ما يقابلها من مصطلحات غربية، وكذلك هناك نزعة من بعض اللغويين العرب نحو المصطلح الغربي وتقديمه على المصطلح العربي.

إنّ قضية المصطلح اللغوي وكيفية التعامل معه تكاد تكون من أهم القضايا التي تلقي بظلالها اليوم في الساحة اللغوية العربية ولابد من الانتباه والاهتمام بها، لأننا نرى أن ناقوس الخطر قد بدأ يدق إيذاناً باحتلال المصطلح الغربي لأغلب مساحات اللغة العربية وعلومها، وإن لم تستدرك القضية وتعالج فإن هذا الأمر سيدخل عنوة إلى قاعات الدرس الأكاديمي العربي كما دخل إلى مساحات التأليف بلا رقيب وبلا مدافع.

إنها دعوة إلى كل الغيورين على لغتهم الأم – اللغة العربية – لشحذ الهمم ومراقبة الأمر مراقبة جديّة والعمل على أن يكون المصطلح اللغوي العربي في الصدارة كما كان في القرون السابقة وإلاّ فإنّ النهاية لن تحمد عقباها.

المصادر والمراجع

الكتب المطبوعة:

1. أصوات العربية بين التحول والثبات: د. حسام سعيد النعيمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
2. أصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا): د. إبراهيم مصطفى عبد الله النمارنة، دار الأندلس للنشر والتوزيع، ط1، 2007م.
3. الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990م.
4. بحوث مصطلحية: د. أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي، 2006م.
5. الترجمة العلمية ومتطلبات التعريب: د. داخل حسن جريو، منشورات المجمع العلمي العراقي، 2006م.
6. التشريع اللغوي وبحوث أخرى: د. أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي، 2011م.
7. التعريفات: علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم الحنفي، دار الإرشاد، القاهرة، 1991م.
8. التفكير الصوتي عند الخليل: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية،ط1، 1988م.
9. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث: د. محمد علي الزركان، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، 1988م.
10. الدراسات الصوتية عند علماء العربية، عبد الحميد الهادي إبراهيم الأصيبعي، منشورات كلية الدعوة الاسلامية، طرابلس، ط1، 1992م.
11. دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، منشورات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1966م.
12. سر صناعة الإعراب: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007م.
13. العربية بين أمسها وحاضرها: د. إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، 1978م.
14. علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي –: د. محمرد السعران، دار الفكر العربي، 1999م.
15. علم اللغة العام: فردينان دي سوسور، ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، 1985م.
16. علم اللغة العام (الأصوات): د. كمال محمد بشر، دار المعارف، مصر، 1970م.
17. فصول في العربية: د. أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي، 2002م.
18. فصول في علم اللغة التطبيقي (علم المصطلح وعلم الأسلوب): د. فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة،

ط1، 2008م.
19. قاموس اللسانيات: عبد السلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، 1984م.
20. قضايا اللغة العربية في العصر الحديث: د. سمر روحي الفيصل، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010م.
21. الكتاب: تأليف عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت180ه)، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه، د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.
22. اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: د. نعمان بوقره، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، ط1، 2009م.
23. اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: د. أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 2001م.
24. اللسانيات واللغة العربية: عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1986م.
25. مبادئ اللسانيات: د.أحمد محمد قدور، الدار العربية، بيروت، ط1، 2011م.
26. مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً – ماضيه وحاضره –: د. إبراهيم مدكور، مطبوعات المجمع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، 1964م.
27. مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (مجموعة القرارات العلمية): أحمد خلف عبدالله، شوقي أمين، القاهرة، 1964م.
28. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً 1934–1984: محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، مطبوعات المجمع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، 1984م.
29. المدخل إلى علم أصوات العربية: د. غانم قدوري الحمد، منشورات المجمع العلمي العراقي، 2002م.
30. من قضايا المصطلح اللغوي العربي: د. مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2003م.

المجلات والدوريات:

1. اللسان العربي: مجلة تصدر عن مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط (المملكة المغربية)، المجلد الثالث عشر، عام 1976م والعدد (20) عام 1983م.
2. اللغة العربية وآدابها: مجلة تصدر عن كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد السادس، حزيران، 2008م.
3. المعجمية: مجلة تصدر عن جمعية المعجمية العربية، تونس، العدد الأول، 1985م.
4. المقتطف: المجلد الرابع والثمانون/الجزء الأول، القاهرة، 1934م.